



## الموضوع

# ادارة السيولة و الربحية في البنوك الاسلامية دراسة حالة بنك دبي الاسلامي (2009-2013)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: مالية ونقد

اشراف الاستاذ:

– رايس مبروك

إعداد الطالبة:

– قنيدي صبرين

السنة الجامعية: 2014-2015

# شكر وتقدير

لك الحمد ربي كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك فكل بداية نهاية ،  
و نحن الان بصدد وضع لمساتنا الأخيرة لمذكرة التخرج اتقدم بالشكر  
الجزيل إلى أساتذة قسم العلوم الاقتصادية، و اخص بالشكر الأستاذ الفاضل  
"رايس مبروك" لقبوله الاشراف على هذه المذكرة و على كل المجهودات  
التي بذلها معي .

كما اتقدم بالشكر الكثير إلى الاستاذ "عدنان بن ضيف" على ما قدمه لي من  
النصح و الارشاد لإثراء هذه المذكرة بالمعلومات كما يسرني أن اوجه  
أسمى عبارات الشكر و العرفان إلى الاستاذ "رايس عبد الحق" وكل الشكر  
و الامتتان لأعضاء لجنة المناقشة و الى كل من ساعدني

سواء من قريب أو من بعيد.

# الإهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من علمتني حروف المناجاة، إلى

تلك الشموع التي ذابت لأجل أن تضيء دروب الحياة،

إلى التي قاسمتني السهر و العناء وكانت لأسقامي خير دواء

"أمي العزيزة"

إلى الذي يكافح من أجل أن يضيء مسيرتنا "أبي الغالي"

إلى الشمس المشرقة بحياتي "أخي و أختي"

و إلى من كانوا نعم الأصدقاء والاخوة "الزملاء في الجامعة"

إلى كل الأهل والأقارب وكل من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلمي.

صبرين

المأخض

## ملخص الدراسة

من ابرز التحديات التي تواجهها البنوك الاسلامية ادارة السيولة بشقيها الفائض او العجز ، حيث ان ادارة السيولة تنشأ اصلا من حقيقة ان هناك مفاضلة بين السيولة و الربحية ، و هذا ما يهدف اليه بحثنا هذا، اذ ان ادارة السيولة في البنوك الاسلامية تكمن في احتساب كل من السيولة و الربحية عن طريق نسب محددة منصوصة ضمن قوانين مصرفية، و هذا لتقدير كليهما و المقارنة بينهما و لان الربحية هدف و السيولة قيد عليه على البنك ان يسعى لتعظيم ارباحه و بالمقابل الحفاظ على الحد الادنى المناسب للسيولة من اجل مجابهة طلبات المودعين، و يكون ذلك عن طريق الموازنة المثلى بينهما ، و توفر هذه الاخيرة دلالة على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته و كفاءته في تشغيل موارده.

و من اجل تحقيق الهدف من الدراسة ، حاولنا التعرف على واقع ادارة السيولة و الربحية في بنك دبي الاسلامي، الذي تم اختياره كعينة للدراسة و ذلك لتوفر بياناته المالية كما انه من البنوك التي تعاني من فائض السيولة ، و من خلال تحليل البيانات المالية للبنك تبين ان بنك دبي الاسلامي لا يوازن بين السيولة و الربحية لديه اذ يعاني من فائض سيولة و هذا لامتلاكه شبكة عملاء واسعة ، و انخفاض الربحية بسبب عدم التوظيف الامثل للموارد بالتركيز على الاستثمارات قصيرة الاجل و اهمال الاستثمارات طويلة الاجل .

**الكلمات المفتاحية:** البنوك الاسلامية، ادارة المخاطر، ادارة السيولة و الربحية .

	اهداء
	شكر و تقدير
	ملخص
<b>المقدمة</b>	
ا	المقدمة
ب	اشكالية الدراسة
ب	فرضيات الدراسة
ت	اهداف و اهمية الدراسة
ث	مبررات اختيار الموضوع
ث	صعوبات الدراسة
ج	الدراسات السابقة
خ	الاطار المنهجي للدراسة
د	هيكل الدراسة
<b>الفصل الاول: البنوك الإسلامية</b>	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفهوم وانواع البنوك الإسلامية

3	المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية
5	المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية
7	المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية
10	<b>المبحث الثاني: أهمية وخصائص البنوك الإسلامية</b>
10	المطلب الأول: دور و أهمية البنوك الإسلامية
11	المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية
13	المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية
17	المطلب الرابع: خدمات البنوك الإسلامية
24	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: ادارة السيولة و الربحية في البنوك الإسلامية</b>	
26	<b>تمهيد</b>
27	<b>المبحث الأول: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية</b>
27	المطلب الأول: مفهوم ادارة السيولة في البنوك الإسلامية
29	المطلب الثاني: اهداف و استراتيجيات ادارة السيولة في البنوك الإسلامية
31	المطلب الثالث: مرتكزات حسن إدارة السيولة و تحدياتها في البنوك الإسلامية
36	المطلب الرابع: ادارة مخاطر السيولة
38	<b>المبحث الثاني: الربحية في البنوك الإسلامية</b>

38	المطلب الاول: مفهوم و اليات تعظيم الربحية
39	المطلب الثاني: معايير ادارة الربحية في البنوك الاسلامية
41	المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة و الربحية في البنوك الاسلامية
44	المطلب الرابع: الموازنة بين السيولة و الربحية.
46	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: واقع ادارة السيولة و الربحية في بنك دبي الاسلامي</b>	
48	تمهيد
49	المبحث الاول: تقديم النظام المصرفي الاماراتي وبنك دبي الاسلامي
49	المطلب الاول: نبذة عن بنك دبي الاسلامي
51	المطلب الثاني: مصادر اموال بنك دبي الاسلامي
53	المطلب الثالث: خدمات بنك دبي الاسلامي
61	المبحث الثاني: واقع ادارة السيولة في بنك دبي الاسلامي
61	المطلب الاول: نسبة الاحتياطي القانوني و السيولة القانونية في بنك دبي الاسلامي.
68	المطلب الثاني: نسبة التداول و نسبة النقدية الى إجمالي الودائع
72	المطلب الثالث: نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الودائع و نسبة الاصول السائلة الى ارصدة إجمالي الاصول في بنك دبي الاسلامي.
77	المبحث الثالث: واقع الربحية في بنك دبي الاسلامي

77	المطلب الاول: نسبة العائد على الاصول
80	المطلب الثاني: العائد حقوق الملكية
82	المطلب الثالث: معدل هامش الربح الصافي
84	المطلب الرابع: الموازنة بين السيولة و الربحية
86	خلاصة الفصل
88	الخاتمة
94	قائمة المصادر المراجع
105	فهرس الجداول و الاشكال
108	فهرس المحتويات
-	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجداول	الرقم
63	تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2013-2009	1
66	تطور نسبة السيولة القانونية خلال الفترة 2013/2009	2
69	تطور نسبة التداول خلال الفترة 2013-2009	3
71	تطور نسبة النقدية الى اجمالي الودائع خلال الفترة 2013-2009	4
73	تطور نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع خلال الفترة 2009-2013	5
75	تطور نسبة الاصول السائلة الى ارصدة اجمالي الاصول خلال الفترة 2013-2009	6
78	تطور نسبة العائد على الاصول خلال الفترة 2013-2009	7
80	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2013-2009	8
82	تطور معدل هامش الربح الصافي خلال الفترة 2013-2009	9

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
64	تطور نسبة الاحتياطي القانوني في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013	1
67	تطور نسبة السيولة القانونية في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013	2
69	تطور نسبة التداول خلال الفترة 2009-2013	3
71	تطور نسبة النقدية الى اجمالي الودائع في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013	4
74	تطور نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013	5
76	تطور نسبة اجمالي الاصول السائلة الى اجمالي الاصول لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013	6
79	تطور نسبة العائد على الاصول في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013	7
81	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013	8
83	تطور معدل هامش الربح الصافي في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013	9

تعد البنوك الإسلامية جزءاً من النظام الاقتصادي الإسلامي، استطاعت خلال مسيرتها في الأربعين عاماً الماضية أن تثبت للعالم، من خلال أدائها المتميز وشفافية أعمالها وقدرتها على التجديد والابتكار، أنها صناعة مالية راسخة ومرشحة لأن تصبح من القوى الاقتصادية العالمية.

تسعى البنوك الإسلامية إلى تطبيق ما جاءت به الشريعة الإسلامية، التي تحرم كل أنواع الفائدة حيث شهدت المصرفية الإسلامية تطوراً متسارعاً وقبولاً تجاوز الحدود الجغرافية للدول الإسلامية إلى دول غربية متقدمة مثل بريطانيا وفرنسا. وقد مثلت المصرفية الإسلامية - على أعقاب الأزمة المالية العالمية - عند كثير من المحللين بديلاً حقيقياً للمصرفية الوضعية. غير أن هذا الزخم الذي شهدته هذه المصرفية من حيث الانطباع العام والإقبال المتزايد قابلته انشغالات أثرت حول بعض مشكلاتها لاسيما فيما يتعلق بإدارتها للسيولة سواء في فوائضها الضخمة أو في بعض أوقات إفسارها. وقد أظهرت الأزمة العالمية ضعف بعض الأطر التنظيمية والإدارية لإدارة هذه السيولة التي تعد عنصراً مهماً وأساسياً ومحددًا رئيساً لحسن أداء المصرفية الإسلامية.

أن البنوك الإسلامية قد تعير هدفي الأمان والسيولة أهمية أكبر، وذلك لأن صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية وخاصة المتمثلة في المضاربة والمشاركة تنطوي على قدر من المخاطر أكبر منه في صيغ التمويل للبنوك التقليدية، الأمر الذي يتطلب توخي الحذر واتخاذ القرارات المالية السليمة والتي تضمن حماية أموال المودعين. كما أن أهمية هدف السيولة في البنوك الإسلامية يرجع إلى عدم القدرة على الموائمة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة نظراً لطبيعة الاستثمارات والتي يصعب فيها الجزم بمواعيد سداد محددة، فأغلب التمويل موجه لمشاريع يصعب على وجه الدقة معرفة موعد التدفقات النقدية الداخلة منها أو موعد انتهاء عمرها الافتراضي، ناهيك عن عدم قدرة البنك الإسلامي على الاستعانة بالبنك المركزي كمصدر

للسيولة أو الاقتراض بين البنوك وهذا لأنها صيغ تعتمد على الفائدة. ولأن البنوك الإسلامية تسعى إلى تعظيم ثروة الملاك والمودعين، وبالتالي فإن إدارة السيولة أفضل سبيل لكسب البنوك الإسلامية لثقة الملاك والمودعين معاً، والذي يعتمد على الطريقة التي تدير بها البنوك الإسلامية لسيولتها الفائضة، وكذلك طريقة الحصول على الأموال وخاصة في المدى القصير. وهذا ما ينتج عنه انخفاض في مستوى ربحية البنك حيث ان وجود الفائض يعني عدم استثمار هذا الاخير في مشاريع ذات عوائد مرتفعة تعود بالربحية على البنك الاسلامي اي ان السيولة و الربحية هدفين متعارضين ما يحتم على البنك الادارة الجيدة لكليهما عن طريق تحديد مستواهما و محاولة الموازنة بينهما .

**اشكالية الدراسة :** إن إدارة السيولة من الموضوعات الحساسة التي واجهتها البنوك الإسلامية منذ انطلاقتها. وفي فترة من الفترات أصبحت تعاني من فائض السيولة ما يؤدي الى انخفاض في مستوى ربحية البنك.

يمكننا صياغة اشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي :

## ما واقع ادارة السيولة و الربحية في بنك دبي الاسلامي ؟

ومن هذا التساؤل يتم طرح الاسئلة الفرعية التالية :

- فيما تتمثل استراتيجيات ادارة السيولة في البنوك الاسلامية؟

- ما مستوى الربحية في البنك الاسلامي ؟

- هل يوازن بنك دبي الاسلامي ما بين السيولة و الربحية لديه خلال فترة الدراسة؟

## فرضيات الدراسة :

- تتمثل استراتيجية ادارة السيولة في ادارة سيولة الاصول و ادارة سيولة الالتزامات.
- ان ربحية البنك الاسلامي مرتفعة بسبب الاستثمار الامثل لموارده .
- ان بنك دبي يوازن بين السيولة و الربحية لديه خلال فترة الدراسة .

## اهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

- استعراض شامل حول مفاهيم البنوك الاسلامية، السيولة و الربحية لديها .
- اسقاط ما جاء في الفصول النظرية على الواقع العملي .
- دراسة العلاقة بين الربحية و السيولة في البنوك الاسلامية .
- تحليل السيولة و الربحية في البنك محل الدراسة يساهم في معرفة اسباب ارتفاع السيولة و انخفاض الربحية او العكس و محاولة تجنبها من اجل الوصول الى توازن السيولة و الربحية في البنوك الاسلامية الاخرى .
- تقدير مستوى سيولة و ربحية بنك دبي الاسلامي .
- تمنح الباحثين في مجال البنوك الاسلامية بحوثات السيولة و الربحية ، والنتائج المتوصل اليها يمكن ان تكون بدايات لدراسات جديدة اكثر تفصيلا .

## اهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، والذي يعنى بإدارة السيولة و الربحية في بنك دبي الاسلامي وبالتالي يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لكل المهتمين بصناعة البنوك الاسلامية و نظرا لمحدودية الدراسات السابقة حول الربحية في البنوك الاسلامية تعد هذه الدراسة تحصيل معرفي اضافي في هذا المجال .

**مبررات اختيار الموضوع:** هناك عدة اسباب دفعت بنا الى دراسة هذا الموضوع و تتمثل اساسا في :

### الاسباب الذاتية:

- قلة البحوث التي تتناول هذا النوع من البحوث خاصة جانب الربحية في البنوك الاسلامية و بالتالي زيادة و اثرها المكتبة بالمراجع و البحوث في هذا المجال .
- محاولة الربط بين العلوم الشرعية و العلوم الاقتصادية بأعمال فقه المعاملات المالية الاسلامية في الواقع الاقتصادي .
- الانجذاب حول الموضوع من خلال الاطلاع على المواضيع المتعلقة بالبنوك الاسلامية .
- الميل نحو الدراسات الاقتصادية الاسلامية.
- طبيعة و مجال التخصص .

### الاسباب الموضوعية :

- اساليب تقدير مستوى السيولة و الربحية في البنوك الاسلامية و دراسة التوازن بينهما .

### صعوبات الدراسة :

واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء انجاز هذا البحث، ولقد رأينا الإشارة إليها ليس رغبة منا في إعطاء مبررات لنا عن القصور، الذي يمكن إن يشوب هذا العمل المتواضع، وانما رغبة منا في لفت الانتباه إلى ضرورة تسهيل مهمة الباحث أو الطالب من مختلف الجهات المعنية، وتمثل هذه الصعوبات في:

- ندرة الكتب و الابحاث و الدراسات التي تتناول موضوع ادارة السيولة و الربحية و خاصة هذه الاخيرة في المجال البنكي الاسلامي .

- صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات الاحصائية التي تنتشر حول البنوك الاسلامية- بنك دبي الاسلامي-من تقارير ، برامج علمية و النشر بشبكة الانترنت .

### الدراسات السابقة:

- رسالة حكيم براضية بعنوان " التصكيك و دوره في ادارة السيولة بالبنوك الاسلامية" و التي انجزت

تحت اشراف الدكتور بن علي بن عزوز و قد قدمت لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير-الجزائر-

2011 م فمن اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ما يلي:

\* ان ارتفاع نسب السيولة لدى البنوك الاسلامية و ذلك لعدم استفادة البنوك الاسلامية من وظيفة المقرض

الاخير للسيولة و بالتالي اضطرار هذه البنوك للاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة حالات السحب على الودائع

بالإضافة الى قلة ادوات و تقنيات ادارة السيولة و ضعف مؤسسات البنية التحتية و خاصة السوق المالية

الاسلامية .

\* تفتح عمليات التصكيك الاسلامي امام البنوك الاسلامية افاقا استراتيجية واسعة من شأنها تذليل العديد من العقبات فهي تعمل على حل مشكلة السيولة من خلال تقديمها اصولا قابلة للتسييل بسرعة و بتكلفة قليلة و في نفس الوقت تشكل فرضا استثمارية ملائمة لتوظيف الفوائض النقدية.

و ما يلاحظ على هذه الدراسة انها تحدثت على الصكوك كألية و وسيلة معتمدة لإدارة السيولة بشكل جيد في البنوك الاسلامية اما الدراسة المقدمة فقد تطرقت الى ادارة السيولة و الربحية بصفة عامة و لم يتم التدقيق في الية محددة لإدارة السيولة .

- رسالة احمد حسين المشهراوي بعنوان "اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الاسلامية" التي انجزت تحت اشراف الدكتور يوسف حسين عاشور والتي قدمت لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل - غزة- سنة 2007م و من اهم النتائج التي توصل اليها الباحث من خلال هذه الدراسة ما يلي:

\* ان العلاقة بين الربحية و بين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الاسلامية العاملة في فلسطين علاقة عكسية .

\* لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معد الربحية و بين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

و ما يلاحظ على هذه الدراسة انها درست العلاقة بين الربحية و عناصر المركز المالي للبنوك الاسلامية اما الدراسة المقدمة فقد تناولت واقع الربحية في البنوك الاسلامية .

- دراسة امارة محمد يحيى عاصي بعنوان "تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية" تحت اشراف الدكتورين نجم الحمدي و اسمهان خلف و التي قدمت لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال -سوريا- سنة 2010م حيث توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج اهمها:

\* تشير نسبة الاصول الى الخصوم الى وجود توازن نسبي بينهما أي ان المصرف الاسلامي (محل الدراسة) قادر على تغطية الخصوم من خلال الاصول .

\* تبين ان الارباح السنوية في ارتفاع مستمر مما يدل على ان المصرف الاسلامي (محل الدراسة) يتمتع بكفاءة عالية في ادائه المالي .

\* يلاحظ ان هناك محدودية في استخدام المشاركة و المضاربة ويرجع ذلك لارتفاع مخاطرها و عدم استيعاب تطبيقها من قبل الكثير من العاملين و المتعاملين .

ما يلاحظ على هذه الدراسة انها تناولت قيم الاداء المالي للبنوك الاسلامية بصفة عامة من خلال دراسة مؤشرات السيولة و الربحية و الانتاجية ... الخ اما الدراسة المقدمة فقد خصصت دراسة السيولة و الربحية فقط. فجميع هذه الدراسات مهمة فهي تساهم بكم كاف من المعلومات تتعلق بالبنوك الاسلامية .

## الاطار المنهجي للدراسة :

### - منهج الدراسة :

\*المنهج الوصفي : لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي للإلمام بالموضوع و الاحاطة بمختلف جوانبه من خلال وصف طبيعة عمل البنوك الاسلامية و ما يجري فيها من معاملات و عمليات ايضا ما تقوم به من وظائف و أنشطة مصرفية، و مستوى نقديتها و ارباحها و استعمال التحليل ايضا.

### - منهج دراسة حالة:

\*المنهج التحليلي: من خلال التطرق الى حالة بنك دبي الاسلامي كنموذج لدراسة السيولة و الربحية ، و فهم الموضوع بشكل اعمق و اكثر دقة ، و هذا الاسلوب يمكننا من التعرف على وضعية بنك دبي الاسلامي بشيء من التفصيل، و حتى نتوصل الى نتيجة واضحة بشأنه ،وقد تم اختيارنا لهذا البنك نظرا لمكانته الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية فتحليل وضعيته و تجربته تعطينا صورة عن ادارة السيولة و الربحية لديه .

## هيكل الدراسة :

من اجل الاجابة على تساؤلات الدراسة و اختبار صحة فرضياتها و تحقيق اهدافها المحددة ، تم تقسيم العمل الى ثلاثة فصول تسبقها المقدمة التي احاطت بالموضوع ككل و تلتها الخاتمة تضمنت النتائج المتوصل اليها و بعض التوصيات .

حيث قسم الفصل الاول و المعنون بلبنوك الاسلامية الى مفهوم و انواع البنوك الاسلامية كما يتطرق لأهمية و خصائص البنوك الاسلامية بالإضافة الى اهم الخدمات التي يقدمها البنك الاسلامي .

ويتناول الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان " ادارة السيولة و الربحية في البنوك الاسلامية" مفهوم و اهمية ادارة السيولة في البنوك الإسلامية، ثم اهداف واستراتيجيات ادارة السيولة في البنوك الاسلامية ، تحديات ومرتكزات حسن إدارة السيولة في البنوك الاسلامية و ادارة مخاطر السيولة. كما يتطرق الى مفهوم و اليات تعظيم الربحية ثم معايير ادارة الربحية في البنوك الاسلامية وفيه ايضا مؤشرات السيولة و الربحية في البنوك الاسلامية و اخيرا الموازنة بين السيولة و الربحية.

اما الفصل الثالث و الاخير المعنون ب"واقع ادارة السيولة و الربحية في بنك دبي الاسلامي" فقد تطرق لنبذة عن بنك دبي الاسلامي ، كما تناول تحليل نسب السيولة و الربحية في بنك دبي الاسلامي وفي الاخير الموازنة بين السيولة و الربحية في بنك دبي الاسلامي.

## تمهيد

أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية حتمية لا جدال فيها بعد أن أثبتت أن تجربتها هي قصة نجاح باهرة استطاعت أن تحققها أمتنا الإسلامية في تاريخها المعاصر، حيث إن الصيرفة الإسلامية بدأت منذ أربعينيات القرن الماضي، غريبة عن المنظومة المصرفية العالمية السائدة لكنها استطاعت إثبات وجودها وتميزها، إذ أصبحت حقيقة واقعة، وامتد نشاطها إلى معظم أنحاء العالم، وعرفت تطوراً هائلاً من حيث وجودها الكمي، ونتائجها المالية وإنجازاتها المحققة. وأثبتت أنها أقل تأثراً بالصدمات وأن لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة.

إذ أصبحت البنوك الإسلامية تشكل منافسة قوية في جميع مجالات العمل المصرفي خاصة بعد أن أزلت الصورة التي لازمتها بأنها فقط للمتعاملين المسلمين وتهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الدينية، حيث أصبحت الخدمات المصرفية الإسلامية تتمتع بمستوى عالٍ من التقدير وتعتبر بديلاً أكثر عدلاً وإنصافاً من البنوك التجارية التقليدية، وهي تجذب المزيد من المتعاملين غير المسلمين، يحفزهم على ذلك تميز النظام المصرفي الإسلامي.

و يتناول فصلنا الاول نظرة عامة حول البنوك الاسلامية حيث قسمناه الى مبحثين تمثل المبحث الاول في مفهوم و نشأة البنوك الاسلامية اما المبحث الثاني فخصصناه لأهمية و اهداف البنوك الاسلامية بالإضافة الى اهم الخدمات التي يقدمها البنك الاسلامي .

## المبحث الأول: مفهوم و نشأة البنوك الإسلامية

دخلت البنوك الربوية إلى البلاد الإسلامية مع دخول الاستعمار إليها، وبقيت هذه البنوك تشتغل بعد الاستقلال لكن معاملاتها تتعارض مع قيم ومبادئ العالم الإسلامي، حيث يحرم الإسلام التعامل بالربا تحريماً قاطعاً. أنشأت لذلك البنوك الإسلامية التي تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية، وأعمال الاستثمار وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية، فهذه البنوك تجد البديل الإسلامي لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المسلمين المتعاملين معها، وتيسير التبادل وتعزيز طاقة رأس المال لزيادة الإنتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

وفي إطار هذا المفهوم سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى: البنوك الإسلامية، نشأتها أنواعها، أهدافها، خصائصها وخدماتها.

### المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية

من الصعب وضع تعريف محدد للبنك الإسلامي باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان مهما كان نوعه وفي غالب الأحيان لم تأت القوانين المنظمة للبنوك بهذا التعريف واقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل من مؤسسة ما بنكاً.<sup>1</sup>

**التعريف الأول:** "البنك الإسلامي هو بنك لا يقوم بالاقتراض و الاقراض بفوائد بل يقدم بصفة عامة التمويل<sup>1</sup> القائم على المشاركة في الربح و الخسارة و ذلك وفقاً للصيغ الشرعية كالمرابحة و المضاربة و الاستصناع و الاجارة و غيرها من اساليب التمويل".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عادل عبد الفضيل عيد، نظرية الربح و تطبيقاتها في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية (مصر)، 2011، ص482.

<sup>2</sup> لخضر شعاعية، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، العدد5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، 2007، ص167.

**التعريف الثاني:** " البنك الاسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء

أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتحقيق أقصى عائد

اقتصادي واجتماعي لتأمين الحياة الكريمة والطيبة للأمة الإسلامية".<sup>1</sup>

**التعريف الثالث:** " البنك الاسلامي هو البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع

معاملاته المصرفية والاستثمارية , من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ

المشاركة في الربح أو الخسارة , ومن خلال إطار الوكالة بنوعها العامة والخاصة".<sup>2</sup>

**التعريف الرابع:** " البنك الاسلامي هو مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية اجتماعية و بيئية تهدف

الى تحقيق نفع عام للمجتمع الاسلامي القائم على اسس اخلاقية و انسانية و اقتصادية و اجتماعية

اي انه مؤسسة لا تهدف الى الربح بقدر ما تستهدف تحقيق قيمة تربوية و اقتصادية عليا للتحقيق

بالضرورة اعلى درجات التكافل الاجتماعي و ذلك من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع

الثروة".<sup>3</sup>

ومن كل ما سبق نستنتج انه و مع اختلاف التعاريف السابقة الذكر عن بعضها البعض الا انها

تصب في قالب واحد و تتفق في العناصر التالية :

<sup>1</sup>شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث اربد (الاردن)، الطبعة الاولى، 2013، ص88.

<sup>2</sup> وحيدعبدان، إدارة المصرف الإسلامي (الاستثماري)، ماجستير إدارة ،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سوريا، 2009م، ص3.

<sup>3</sup>أيمن فتحي فاضل الخالدي، قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين(من وجهة نظر العملاء) ، مذكرة

ماجستير ادارة اعمال، غزة(فلسطين) ، 2006، ص20.

البنوك الإسلامية مالية اجتماعية و اقتصادية تعمل كنسيج واحد و تقوم بجمع الاموال من المودعين و اقراضها للآخرين وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

- تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع و التزامها بمقاصد الشريعة الإسلامية.

- معاملات البنوك الإسلامية تتم عن طريق الوساطة المالية و تقوم هذه الأخيرة على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة.

و من كل ما سبق يمكن تعريف البنوك الإسلامية : بأنها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو إعطاءً وباجتتاب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام.

### المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية علامة بارزة من علامات هذا العصر، الذي يمكن أن يوصف بأنه عصر الرغبة إلى الإسلام والتوجه إليه. فيرى الدكتور "حسن صادق حسن" أن سبب نشأت البنوك الإسلامية كان نتيجة لدافع ديني بحت وشعور الغالبية العظمى من البلاد الإسلامية أن البنوك الموجودة فيها شبهة التعامل بالربا، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن المد الإسلامي أصبح قاعدة واضحة في كثير من البلاد الإسلامية بعد استقلالها<sup>1</sup>.

انشأ أول بنك إسلامي بمدينة "ميت غمر" لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر سنة 1963م، حينها لم يعلن صراحة من وجهة الإسلامية وسميت ببنوك "الادخار المحلية"، مؤسسها الدكتور "أحمد عبد العزيز النجار"

<sup>1</sup> محمد علي سميران، وجهة نظر حول المصارف الإسلامية، مؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، 5-6/4/2011،

رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار وتوفير لصغار الفلاحين، وهي مستوحاة من النظام البنكي الألماني لكن بطريقة إسلامية، وقد استمرت هذه التجربة إلى غاية سنة 1967م معلنة بذلك انتهاء أول تجربة رائدة في البنوك الإسلامية.<sup>1</sup>

وانشاء بعد ذلك بنك "ناصر الاجتماعي" سنة 1971م بالقاهرة، حيث يعدّ أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة البنكية أخذاً وعطاءً، وقد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى، حيث مجال عمله تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية الى جانب جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن.<sup>2</sup>

دعت مصر في فيفري 1972م إلى مؤتمر خبراء موسع لمناقشة الدراسة التي شاركت فيها عدة دول بما فيها الجزائر، وتم وضع الصيغة النهائية للدراسة التي سميت بـ "الوثيقة المصرية".

و التي عرضت فيها الأركان الأساسية للبنك الإسلامي و المتمثلة في:

\*الأخذ بمبدأ المشاركة.

\*خلو المعاملات التي يقوم بها البنك من أية محظورات شرعية والأخذ بالبدايل الشرعية للمعاملات الإسلامية المتعارف عليها.

\*اشتغال البنك على صندوق الزكاة.

\*إنشاء صناديق خاصة بالبنك كصندوق بيت المسلمين .

انعقد في ديسمبر 1974م المؤتمر الأول لوزراء مالية الدول الإسلامية الذي قرر البدء بإصدار تصريح بالعزم على إنشاء البنك الإسلامي، وكونت لجنة لإعداد مشروع البنك الذي سمي بـ "البنك الإسلامي

<sup>1</sup>نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية-الاسس النظرية و اشكالية التطبيق، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان(الاردن) ، 2011، ص184.

<sup>2</sup>محمد حسين الوادي و اخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان(الاردن) ، 2010، ص192 .

للتنمية"، وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية وتوفير وسائل التدريب والقيام بالأبحاث اللازمة<sup>1</sup>، وتشارك فيه جميع الدول الإسلامية لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد من النواحي المصرفية

انشاء في نفس السنة بنك "دبي الإسلامي" الذي يعتبر البداية الفعلية للعمل المصرفي الإسلامي لتقديمه لكامل الخدمات المصرفية، وتبعه في العام 1977م إنشاء "بنك فيصل المصري" وبنك "بيت التمويل الكويتي"<sup>2</sup>، ثم بنك "البنك الإسلامي الأردني" للتمويل والاستثمار عام 1978م،<sup>3</sup> فالبنك "العربي الإسلامي" الدولي عام 1997م، وهكذا ازداد عدد البنوك إلى أن بلغ عددها إلى أكثر 170 بنك تنتشر في كل القارات تقريبا مع نهاية العام 1999م<sup>4</sup>.

والآن نجد أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مثل "سي تي بنك" و"لويدز" وغيرها من البنوك، مما يؤكد صلاحية النظام البنكي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة في العالم<sup>5</sup>.

### المطلب الثالث انواع البنوك الاسلامية

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقا لعدة أسس على النحو التالي:

أولا : وفقا للأساس الجغرافي: و ينقسم إلى<sup>6</sup>

<sup>1</sup> حيدر يونس المسوي، المصارف الإسلامية - ادائها المالي و اثارها في سوق الاوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان(الأردن) ، 2011، ص ص 24-25 .

<sup>2</sup> إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ص 20.

<sup>3</sup> محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية احكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية، ط2، دار المسيرة، عمان(الأردن) ، 2010، ص77.

<sup>4</sup> ناصر سليمان، البنوك الإسلامية(تعريفها، نشأتها، مواصفاتها. . .)، الملتقى الدولي حول ازمة النظام المصرفي و المالي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة(الجزائر) ، يومي 5 و 6 مارس 2009، ص3.

<sup>5</sup> شهاب احمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان(الأردن)، الطبعة الاولى، 2012، ص ص 14-15.

<sup>6</sup> حدة رايس ، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، دار اترك للنشر و التوزيع، القاهرة(مصر) ، 2009، ص221.

1- بنوك اسلامية محلية النشاط حيث يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها و تملك غالبية اسهمها التي تمارس فيها نشاطها سواء كانت بنوك عامة او بنوك خاصة .

2- بنوك اسلامية دولية النشاط وهي البنوك و المؤسسات التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النظام المحلي.

ثانيا : وفق للمجال الوظيفي:

وفق هذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وسوف نقوم بتعريف كل واحد على حدى فيما يلي<sup>1</sup>:

1 -بنوك إسلامية صناعية: هي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية.

2 -بنوك إسلامية زراعية: التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي.

3 -بنوك إسلامية تجارية : تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية<sup>2</sup> .

ثالثا: وفقاً لحجم النشاط:

تقسم حسب هذا المعيار إلى ثلاث<sup>3</sup>:

1- بنوك إسلامية صغيرة الحجم: هي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها على الجانب المحلي فقط وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل القصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات وتنقل فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبيرة.

2- بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي بنوك ذات طابع قومي وتكون اكبر حجم في النشاط، و اكبر من حيث العملاء وأكثر اتساعاً من حيث النطاق الجغرافي وهي محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

<sup>1</sup>بوفليح عبد الله الحرثسي، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الازمة المالية العالمية، الملتقى الاقتصادي الدولي حول ازمة النظام المالي و المصرفي و بديل البنوك الاسلامية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة(الجزائر) ،يومي5-6 ماي2009، ص 553.

<sup>2</sup>بشير بن عيشي بشير، غالم عبد الله، آثار العولمة على الاجهزة المصرفية اشارة خاصة للمصارف الاسلامية، الملتقى الوطني حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية،المركز الجامعي، بشار (الجزائر) ، يومي24-52 افريل2006، ص 8.

<sup>3</sup>حدة رايس ، مرجع سبق ذكره، ص581.

3- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: يطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى وهي من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي . ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه السوق وتمتلك بها فروع في أسواق المال والنقد الدولية .

رابعا :وفقا للاستراتيجي المستخدمة:

يمكن التميز وفق هذا المعيار ثلاثة أنواع<sup>1</sup>:

1- بنوك إسلامية قائدة ورائدة : تعتمد على استراتيجي التوسع والتطوير والتجديد لها القدرة على الدخول في مجالات النشاطات أكثر خطراً وبالتالي الأعلى ربحية.

2- بنوك إسلامية مقلدة وتابعة : تعتمد على استراتيجي التقليد لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة.

3- بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: تعتمد على استراتيجي التكميش أو استراتيجي الرشادة المصرفية" تقوم بتقديم الخدمات البنكية التي ثبت ربحيتها فعلا، وتتسم بالحذر وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيتها.

خامساً:وفقاً للعملاء المتعاملين بالبنك:

2. يتم تقييم البنوك الإسلامية وفق هذا الأساس إلى نوعين

1-بنوك إسلامية عادية : تتعامل مع الأفراد تنشأ خصيصاً من أجل تقديم خدماتها لهم سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، سواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أو العادية والمحدودة .

<sup>1</sup>د عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث66، كلية التجارة، البنك الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، جامعة المنصورة، بدون تاريخ، ص69.

<sup>2</sup>فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، مصر،

1996، ص18.

2- بنوك إسلامية غير عادية: تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية وهي لا تتعامل مع الأفراد يقدم خدماته من اجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها للدول الإسلامية . كما يقدم خدماته للبنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تواجهها أثناء ممارسة أعمالها.

### المبحث الثاني : أهمية و خصائص البنوك الإسلامية

إن وجود البنوك الإسلامية في الميدان الاقتصادي مقدمة لوضع نظام اقتصادي في الإسلام موضع التطبيق العملي، وتصحيح مسار الأمة بتعاملها نحو الاسم والبعد عن الوقوع تحت لعنة الله ورسوله ومحاربتهم لمن يصر على التعامل بالربا.

#### المطلب الأول: أهمية البنوك الإسلامية

وتكمن أهمية البنوك الإسلامية من خلال:<sup>1</sup>

- تشجيع الادخار للاستثمار، وذلك بتشجيع المستثمر الصغير والكبير على القصد في الإنفاق والاتجاه إلى توظيف الأموال في حسابات المشروعات الاستثمارية وتكوين رؤوس الأموال الأزمة لعمليات التنمية الاقتصادية.
- توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي في البلدان الإسلامية في القطاعات المختلفة مما يساعد على دوران عجلة التنمية الاقتصادية وإتباع سياسة نقدية رشيدة لتنظيم كمية النقود المعروضة وتنظيم العلاقات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الداخل والخارج.

<sup>1</sup> محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001، ص ص95-99.

• تطهير المعاملات المصرفية من كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وان تقدر للأمة الإسلامية العون والمساعدة لتخليصها من التخلف والتبعية.

• العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.

تقوم البنوك الإسلامية بتحصيل وتوزيع زكاة أموالها وأموال عملائها وما يقدم إليها من زكاة المسلمين وهذا يجعل صناديق وحسابات خاصة لهذه الأموال وجعلها منفصلة تماما عن أموال البنك وحساباته المختلفة حتى يمكن إنفاقها في مصارفها التي حددها الله جل شأنه إذ يقول تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" سورة التوبة (الآية 60).

• إيجاد مجتمع متكافل يتحقق فيه الاستقرار الاجتماعي والأمن الاقتصادي مما يخلق الجو المناسب لسير عمليات التنمية الاقتصادية.

• تخليص النظام المصرفي من الربا ونظام الفوائد الذي يؤدي إلى التضخم والارتباك الاقتصادي مما يساعد على تحقيق الاستقرار النقدي اللازم لعملية التنمية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

أن المصارف الإسلامية تمتاز بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها نلخص أهمها فيما يلي :

أولاً: تقوم على أساس عقائدي: البنوك الإسلامية هي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره أن الدين الإسلامي جاء منظماً لجميع حياة البشر (الروحية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية) كذا تخضع البنوك الإسلامية للمبادئ والقيم الإسلامية والتي تقوم على أساس أن المال مال الله سبحانه وتعالى وأن الإنسان مستخلف فيه وسيحاسب عليه في الآخرة كما قال سبحانه وتعالى: [وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ

<sup>1</sup> ميس محمد طنطرة، إدارة مصرف إسلامي، ماجستير إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق (سوريا)، 2007/2008، ص8.

فيه<sup>1</sup>، وكذلك قوله تعالى: [وَيَسْتَخْلِفُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ<sup>2</sup>] وقوله: [وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ<sup>3</sup>].

ويترتب على هذه الخاصية ان البنوك الإسلامية تقوم على العقيدة الإسلامية و تستمد منها كيانها و مقوماتها و تلتزم بالشمولية في السلوك الإسلامي .

**ثانيا:** بنوك متعددة الوظائف: حيث تؤدي دور البنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار وبنوك التنمية ومن هنا فعملها لا يقتصر على الأجل القصير كالبنوك التجارية، ولا على الأجل المتوسط كالبنوك الأخرى بل يشمل الأجل القصيرة والمتوسطة معا.<sup>4</sup>

**ثالثا:** عدم التعامل بالفائدة: الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية هو تطهير العمل المصرفي من إثم الربا، وهذا هو الفارق الجوهرى بينها وبين البنوك التقليدية، التي تعتمد على أسلوب الفائدة (القرض نظير نسبة محددة من العائد مرتبطة بالزمن)، وهذا الأسلوب هو من الربا الذي حرّمته الشريعة الإسلامية تحريما قاطعا وتوعد سبحانه وتعالى مرتكبيه بالحرب كما يقول في كتابه الكريم: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلَکُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَأَن تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ<sup>5</sup>].

**رابعا:** تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع: ترفض البنوك الإسلامية المتاجرة في النقود، فهي لا تقترض أو تقرض نقودا، وإنما تقدم تمويلا عينيا بحيث لا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب من اجله.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>سورة الحديد، الآية: 7.

<sup>2</sup>سورة الأعراف، الآية: 129.

<sup>3</sup>سورة النور، الآية: 33.

<sup>4</sup>عادل عبد الفضيل عيد، الربح و الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية(مصر) ، 2007، ص399.

<sup>5</sup>سورة البقرة، الآية: 278-279.

<sup>6</sup>عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك: السياسات المصرفية-تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية-البنوك الإسلامية التجارية، مصر، 2002، ص69.

حيث تساهم بذلك في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية معتمدة في ذلك على المشاركة وليس على القرض، وتمكن هذه الخاصية من جعل العلاقة الموجودة بين البنك وعملائه تقوم على أساس الشراكة وليس على أساس دائن ومدين.<sup>1</sup>

**خامساً:** المشاركة في الأرباح والخسارة: الأساس الذي يقوم عليه البنوك الإسلامية هو المشاركة في الربح والخسارة تطبيقاً للقاعدة الشرعية "الغنم بالغرم"، (الغنم يعني المكسب والغرم يعني الخسارة)، فعلاقة البنك مع المودعين تؤسس على أساس عقد المضاربة الشرعي، وحيث يتم توظيف الأموال إما مباشرة في مشروعات تملكها البنوك الإسلامية أو مشاركة الغير في مشروعات صناعية أو زراعية أو تجارية، ويتم اقتسام العائد بين المودعين والمستثمرين والبنك.<sup>2</sup>

**سادساً:** النشاط الاجتماعي والثقافي ومراعاة القيم والأخلاق: حيث تحرص البنوك الإسلامية على التعامل مع أصحاب المهن الصغيرة، والحرف الفردية، وصغار التجار بنفس الحرص على التعامل مع كبار التجار، لأن البنوك الإسلامية تؤدي رسالة، وتفتح المجال للمواطن في تنمية موارده المحلية، وزيادة دخل الفرد.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية اثناء اداء نشاطها المصرفي الى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية و مصلحة المجتمع بعيداً عن شبهة الربا، فإن رسالة المصارف الإسلامية هي تقديم الخدمات المصرفية والإستثمارية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وفي سبيل تحقيق ذلك نرى ان اهدافها تقسم الى :

**أولاً: الأهداف المالية** انطلاقاً من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء

<sup>1</sup>فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، تقديم ريمون يوسف فرحات، منشورات الطلي الحفوقية، لبنان، 2004، صص 54-55.

<sup>2</sup>سمير رمضان الشيخ، **المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور**، ورقة تشغيلية، بدون ذكر بلد نشر، 2011، ص 15.

<sup>3</sup>احمد عبد العفو مصطفى العليات، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، أطروحة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006، صص 16-17.

دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي<sup>1</sup>:

- 1- جذب الودائع وتمييزها: يعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية. وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيتها؛ المطلقة والمقيدة أو ودائع تحت الطلب؛ الحسابات الجارية أو ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.
- 2- استثمار الأموال: يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية.
- 3- تحقيق الأرباح: الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط البنك الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح البنك تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين.

<sup>1</sup> محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010، ص148.

والبنك الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من بين أهدافه، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلاً على نجاح العمل المصرفي الإسلامي<sup>1</sup>.

### ثانياً : أهداف خاصة بالمتعاملين

للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص على تحقيقها هي على النحو التالي:

1- تقديم الخدمات المصرفية: يعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم ، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحاً للمصارف الإسلامية وهدفاً رئيسياً لإدارتها<sup>2</sup>.

2- توفير التمويل للمستثمرين: يقوم البنك الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين ، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة ، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية ، الإقليمية والدولية.

3- توفير الأمان للمودعين: من أهم عوامل نجاح البنوك مدى ثقة المودعين في البنك، ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل أصول ثابتة . وتستخدم السيولة النقدية في البنوك في الوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات البنك من المصروفات التشغيلية بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين<sup>3</sup>.

### ثالثاً : أهداف داخلية

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

1- تنمية الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة ، حيث أن الأموال لا تدر عائداً بنفسها دون استثمار ، وحتى يحقق البنك الإسلامي ذلك لابد من توافر

<sup>1</sup> احمد كردي، مقال المصارف الإسلامية الاهداف و الخدمات ، 2010 /10/23 ، <http://kenanaonline.com> ، 2014/11/07 ، ص 57 :12

<sup>2</sup>مصطفى كمال السيد طابيل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية، اتحاد المصارف العربية، عمان(الاردن) ، 2009، ص ص52-53.

<sup>3</sup>محمد ضيف الله القطيري، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية -نظرة تحليلية قياسية ، دار غيداء للنشر و التوزيع،

عمان(الاردن) ، 2011 ، ص 185.

العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال ، ولا بد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالبنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل<sup>1</sup>.

2- تحقيق معدل نمو : تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصاً البنوك حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو ، وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

3- الانتشار جغرافيا واجتماعيا: وحتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين ،لابد لها من الانتشار، بحيث تصل إلى مختلف فئات المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات<sup>2</sup>.

#### رابعاً: أهداف ابتكارية:

تشهد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع الاستثمارية، الجارية (أو المستثمرين). وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم<sup>3</sup> وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يلي:

1- ابتكار صيغ للتمويل: حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في اجتذاب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة ، ولذلك يجب على البنك أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما

<sup>1</sup> عبد الله خبابة ، الاقتصاد المصرفي للبنوك الالكترونية البنوك التجارية -السياسة النقدية-، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة (الجزائر)، 2008، ص 152-153 .

<sup>2</sup> مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية و المنهج التمويلي، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان (الاردن) ، الطبعة الاولى، 2012، ص48.  
<sup>3</sup> أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، اطروحة ماجستير في الفقه و التشريع ،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2006م، ص18.

لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>

2- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي. وعلى البنك الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويجب على البنك الإسلامي ألا يقتصر نشاطه على ذلك، بل يجب عليه أن يقوم بتطوير اساليب التمويل و الاستثمار و طرق اداء الخدمات المصرفية و العمليات التمويلية .

#### المطلب الرابع: خدمات البنوك الإسلامية

يقدم البنك الإسلامي كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التقليدي فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات. تنقسم الخدمات المصرفية المقدمة بالبنوك الإسلامية إلى نوعين هما: خدمات مصرفية لعمليات ائتمانية وخدمات مصرفية لا تشمل عمليات ائتمانية.<sup>2</sup>

فالخدمات المصرفية التي تتضمن عمليات ائتمانية تخضع لعمليات الدراسات الائتمانية. فيتم تنفيذها بالبنوك الإسلامية كعمليات استثمارية. أما الخدمات المصرفية التي لا تتضمن عمليات ائتمانية فيتم تنفيذها كخدمة مصرفية يتم أخذ عمولة أجر مقابل تقديم الخدمة.<sup>3</sup>

أولاً: خدمات مصرفية ائتمانية: يتم تنفيذها كعمليات استثمارية وهي بديلة للخدمات الائتمانية المحسوبة

بالفائدة في البنوك العادية وهي:

<sup>1</sup> جميل احمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية 1980-2000، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص ص 89-90.

<sup>2</sup> عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير تخصص تسويق، جامعة باتنة(الجزائر)، 2008/2009، ص30.

<sup>3</sup> احمد صبحي العيادي، ادوات الاستثمار الإسلامية-البيع-القروض-الخدمات المصرفية، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان(الاردن) ، 2010، ص54.

1 - المرابحة: نوع من أنواع البيوع وهي بيع بضاعة بنفس السعر التي اشتراها بها البائع مع إضافة ربح

معلوم بنسبة من سعر الشراء أو مبلغ إضافي محدد مسبقاً بناء على وعد بالشراء من العميل و تسمى

المرابحة المصرفية وهي أن يوقع عقد بين من يريد شراء بضاعة والمؤسسة المصرفية الإسلامية حيث تقوم

المؤسسة المصرفية بشراء البضاعة ومن ثم تضيف على الثمن الأصلي مبلغ إضافي كمصاريف إضافية ومن

ثم تبيعها لمن يريد شراء البضاعة (العميل) عن طريق أقساط يدفعها العميل وهذا ما يبرر عدم شرائه للبضاعة

مباشرة من مالكاها الأول.

2 - الإجارة: وهو شراء العقارات السكنية أو التجارية أو أي سلعة أخرى كالسيارات مثلا بقصد تأجيرها

لمستأجر لفترة معلومة متفق عليها، وحسب التعريف الشرعي هي إجارة أعيان بعقد يراد به تملك منفعة

مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم<sup>1</sup>

أ. الإجارة المنتهية بالتمليك: وهو أن يقوم البنك بشراء عقار ومن ثم توقيع عقد إجارة منتهي بالتمليك

مع مستأجر لمدة محددة عند انتهاء هذه المدة يقوم البنك بنقل ملكية العقار إلى المستأجر مع إعطاء

خيار للمستأجر أن يمتلك العقار قبل انتهاء المدة بأن يدفع مبالغ محدد كيفية حسابها عند توقيع العقد.

ب. الإجارة الموصوفة بالذمة: وهذا النوع شبيه بالنوع السابق لكنه ليس في عقار وإنما أجار المنفعة

لمنقولات مثل سيارة أو يخت موصوفة وصف دقيق يمنع الجهالة والاختلاف بين البنك الإسلامي

والعميل<sup>2</sup>.

3 بيع السلم: هو (بيع أجل بعاجل) أو (دين بعين) أو هو (بيع يتقدم فيه رأس المال \_ أي الثمن\_ ويتأخر

فيه الثمن \_ أي المبيع \_ لأجل مسمى) أو هو (بيع موصوف بالذمة) أو هو (أن يسلف عوضاً حاضراً في

<sup>1</sup> صالح صالح، نوال بن عمارة، الصيغ التمويلية و معالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة-دراسة تطبيقية- بنك البركة الجزائري-، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة(الجزائر) ، 2003، ص52.

<sup>2</sup> موساوي زهية، خالد خديجة، التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية-فرص وتحديات-، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة(الجزائر) ، 2006، ص53 .

عوض موصوف في الذمة إلى أجل). وهذه التعاريف كلها بمعنى واحد ولا خلاف بينها إلا من حيث اللفظ

وهو غير مؤثر هو دفع المال في الوقت الحالي و استلام البضاعة في المستقبل و هو عكس الائتمان.<sup>1</sup>

4 -الاستصناع: عقد الاستصناع هو عقد يبرم مع جهة مصنعة بحيث تتعهد بموجبه بصنع سلعة ما وفقا لشروط معينة يفرضها البنك الإسلامي وعند حلول الأجل يقدم الصانع منتوجه "يقبلها ال بنك في حالة وافقت الشروط المطلوبة" بعد ذلك يبيعهها البنك على أنها سلعة خاصة "مصنعة محليا"، وفائدة البنك هو المبلغ الزائد عن التكلفة الكلية للسلعة والتي يحددها ال بنك ذاته .والسلعة "المصنوعة" تتعد حسب الطلب : مبان أو آلات أو أجهزة أو سلعاً استهلاكية أو إنتاجية...وهكذا.<sup>2</sup>

5 -المضاربة: أن يقدم المال طرف، ويكون العمل والاستثمار والإدارة له من طرف آخر، ويكون الربح بينهما حسب النسبة التي يتفقان عليها وتقع نسبة المخاطرة في الخسارة على الطرفين بحيث يخاطر مقدم المال بخسارة رأس المال فقط و اي مخاطر إضافية (من ديون وخلافه) تقع على المستثمر.<sup>3</sup>

6 -المشاركة: تقوم على اساس عقد شراكة بين البنك و العميل على أن يقدم طرفا المال بينما يدير الطرف الآخر المشروع على شرط أخذ مبلغ اضافي من صافي الربح مقابل المجهود و سمي بالمشاركة لأن شرطه مشاركة الطرفين للربح و الخسارة كما يحق لأي من الأطراف أن يبيع مساهمته لطرف ثالث خلال مدة العقد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عادل بن عبد الرحمان بن احمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، الرياض(السعودية) ، 2005، ص34.

<sup>2</sup> غادة عثمان، دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشأة التجارية الصغيرة-دراسة تطبيقية في مدينة جدة-، مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، (السعودية) ، 2004، ص34.

<sup>3</sup> فؤاد الفسوس، البنوك الإسلامية، دار كنوز المعرفة، عمان(الاردن) ، 2010، ص108.

<sup>4</sup> محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة-دراسة لأهم مصادر التمويل-، مذكرة ماجستير في العلوم المالية المصرفية، الاكاديمية العربية، ص65.

7 - القرض الحسن: هو قرض يدفعه المصرف وفق شروط معينة متفق عليها ولا يقاضى المصرف أي

زيادة عند سداد المبلغ من قبل المقترض<sup>1</sup>.

ثانياً: خدمات مصرفية لا تشمل عمليات ائتمانية:

هي الخدمات المصرفية التي لا تتضمن عمليات ائتمانية فيتم تنفيذها كخدمة مصرفية يتم أخذ عمولة أجر

مقابل تقديم الخدمة، وهي:

الحسابات الجارية:

وهي خدمة توفرها البنوك الإسلامية وتتمثل في قبول او الاحتفاظ كأمانة بأموال يودعها العملاء لا تضاف عليها أي فائدة ولا تتحمل أي مخاطر ويمكن للبنك ان يضيف عليها جوائز غير مسبقة التحديد، وتسمح بعض البنوك الإسلامية بالسحب على المكشوف لبعض العملاء لا تتقاضى عليها فوائد إنما يكون كقرض حسن يخضع لشروط محددة متفق عليها.<sup>2</sup>

1 - الودائع لأجل: وهي أن البنوك الإسلامية تضمن الأصل و غير مشروطة بنسبة محددة . وانما يكون

دور البنك كوكيل للمودع في مواجهة المستخدمين لهذا المال.<sup>3</sup>

وهذه الوكالة على نوعين:

\* وكالة فيها تفويض من المودعين باستثمار الودائع في أي مشروع: وهو ما يسمى بالودائع العامة حيث

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم الخدمات الائتمانية كما يتم انشاء وعاء يتم وضع الأرباح فيه وتوزيعها على

المودعين بنظام النمر (أي المبلغ مضروباً في المدة) بعد استقطاع حصة البنك مقابل الوكالة أو الإشراف.

<sup>1</sup> صالح صالح، أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الاورو، 2010، ص63.

<sup>2</sup> فلاح حسن الحبيب، مؤيد عبد الرحمان الدوري، ادارة البنوك-مدخل كمي و استراتيجي معاصر-، ط4، دار وائل للنشر، عمان(الاردن)، 2008، ص199.

<sup>3</sup> جلال وفاء البدري، البنوك الاسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت و دول اخرى، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية(مصر)، 2008، ص 65.

\* وكالة فيها تقييد من المودعين باستثمار ودائعهم في مشروعات محددة يقومون بدراستها والموافقة عليها وتحمل مخاطرها وتعود إليهم أرباحها بعد استقطاع حصة البنك مقابل الوكالة والإشراف، وهذا ما يسمى في مصطلح البنوك الإسلامية بالودائع المخصصة<sup>1</sup>.

قد يظهر أن هذا النوع يشكل زيادة في نسبة المخاطرة في الوديعة حيث أن البنك ممكن ان يقوم باستثمار المال في مشاريع خاسرة ويوجد حلول شرعية حيث يمكن أن يحتوى عقد الوديعة على عقد تأمين يؤمن على رأس المال وهو النظام المتبع في النظام المصرفي الإيراني.

ويوجد حل آخر هو إيجاد طرف ثالث يكفل رأس المال المودع ويكون هذا الطرف مرتبط بالبنك الإسلامي بشكل ما.

2- الاعتمادات المستندية: ويعرف بأنه طلب يتقدم به المتعامل من أجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج. حيث تعد من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف، حيث تعد أساس الحركة التجارية (الاستيراد - التصدير) في كافة أنحاء العالم والتي تنفذ من خلال شبكة المراسلين للبنك حول العالم<sup>2</sup>.

البنوك الإسلامية تؤدي هذه الخدمة بأسلوبين<sup>3</sup>:

أ. الأسلوب الأول : أن يسدد العميل كامل المبلغ للبنك ويتولى البنك فتح الاعتماد وتسديد المبلغ قيمة الاعتماد بالعملة المطلوبة وهنا يتقاضى البنك الإسلامي رسوم خدمة.

<sup>1</sup> أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013، ص116.

<sup>2</sup> عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية - بين النظرية والتطبيق -، دار أسامة، الأردن، 1998، ص336.

<sup>3</sup> بطرس شفيق ميالة، رندة ديب النبل، مصادر الأموال و الوسائل التي تستعملها البنوك الإسلامية في توظيف الأموال، الملتقى الاقتصادي الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة(الجزائر) ، يومي 5-6 ماي 2009، ص274.

ب. الأسلوب الثاني : وهو تنفيذ الاعتماد المستندي كائتمان مصرفي يتم بتسديد المتعامل جزء فقط من قيمة الاعتماد ويقوم البنك الإسلامي باستكمال سداد قيمة الاعتماد كعملية ائتمانية إسلامية بأحد الأشكال سابقة الذكر.

ج. خطابات الضمان: يعرف خطاب الضمان بأنه تعهد كتابي يصدر من البنك بناء على طلب المتعامل بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من البنك خلال مدة محددة ويجوز امتداد الضمان لمدة أخرى وذلك قبل انتهاء المدة الأولى. وتوجد أنواع متعددة لخطابات الضمان منها: خطاب ضمان ابتدائي، خطاب ضمان نهائي، خطاب ضمان دفعة مقدمة. وينظر إلى خطابات الضمان من رؤيتين: \*الأولى: إذا سدد العميل كامل المبلغ ولا يوجد عملية ائتمانية يصدر البنك خطاب الضمان.

\*الثانية: إذا لم يسدد العميل كامل المبلغ يجب أن تتم المعاملة بأحد العمليات الاستثمارية الإسلامية سابقة الذكر.

3 - عمليات الصرف: الصرف هو القيام بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية لغرض توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة العملاء، ولأجل الحصول على ربح فيما إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع، مادام البنك يراعي في ذلك أحكام الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>

وهنا نفرق بين عملية التبايع (حاضرا) والمواعدة في الصرف:

أ - عملية التبايع (حاضرا) : حيث يسلم العميل ما لديه من عملة أو يستلم من صندوق البنك العملة

المطلوبة (الثانية)، ففي هذه الحالة يكون التقابض قد تم فورا، ولذلك فإن هذه العملية جائزة شرعا.

ب - المواعدة في الصرف: التواعد في الصرف اتفاق على تحديد سعر الصرف يوم التعاقد حيث يجري

عليها الحساب والتسليم في المستقبل بينهما.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد عثمان بشير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الطبعة السادسة، عمان (الأردن)، 2007، ص ص 280، 291.

وهذه العملية غير جائزة شرعا لأن البيع والشراء يكونان على أساس السعر الحاضر يوم التعاقد. ويمكن للبنوك الإسلامية أن تتخذ من عمليات الشراء وبيع العملات الأجنبية بالإضافة إلى العمليات بيع وشراء الذهب سبيلا من سبل الاستثمار وتنمية مواردها الذاتية.<sup>2</sup>

4 - الحوالات: وهي عملية تحويل أموال من منطقة إلى منطقة أخرى أو من حساب إلى حساب آخر أو من شخص إلى شخص آخر ويتم تأديتها كخدمة يتقاضى عليها أجرًا<sup>3</sup>.

### ثالثا: خدمات مصرفية أخرى:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من الخدمات تقوم البنوك الإسلامية بخدمات عديدة أخرى، منها: تأجير الصناديق الحديدية، وإدارة الممتلكات والوصايا والزكاة، وبيع وشراء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة، والقروض وتقديم الاستثمارات ودراسات الجدوى الاقتصادية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد الحميد محمود البعلي، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990، ص28.

<sup>2</sup> عبد الله عبد الرحيم العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، ط1، ص299.

<sup>3</sup> نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص 123-124.

<sup>4</sup> فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006، ص112.

### خلاصة الفصل الاول

البنوك الإسلامية تجربة حديثة النشأة إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية التي يمتد وجودها إلى عدة قرون . ظهرت كمحاولة لتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية بعدما غيبت لعدة قرون وبقيت أفكار حبيسة كتب الفقه . مبادئ عملها مميزة وأهدافها متعددة، تعتمد في تحقيقها على مجموعة من الموارد الداخلية والخارجية .

أهم ما يميز البنك الإسلامي هو مشاركة المودع و المستثمر عن الربح للبنك الإسلامي في الربح والخسارة . يدخل البنك الإسلامي في عدة أنشطة مصرفية وغير مصرفية وذلك بغرض تلبية الحاجيات المتزايدة لعملائه

من الخدمات المصرفية، كما أنه يدخل النشاط الاستثماري بمختلف أنواعه وذلك تنويحا لمصادر الدخل و تخفيفا للمخاطر التي يتعرض لها، دون نسيان دوره الاجتماعي المهم، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية التي تعتبر مصدر تميزه واختلافه عن باقي أنواع البنوك.

واستكمالا لموضوع البنوك الإسلامية سوف نحاول أن نبين كيفية ادارة السيولة و الربحية في البنوك الإسلامية .

**تمهيد:**

ان تخوف البنوك الاسلامية من اهتزاز ثقة مودعيها بها يحتم عليها الاحتفاظ بقدر عال من السيولة مما يضطر بها الى عدم استثمار هذه الاموال في المشاريع المختلفة و بالتالي الوقوع في مشكلة السيولة سواء بالانخفاض او بالزيادة ، ما يؤدي بهذه البنوك البحث عن حلول لهذه المشكلة عن طريق الادارة الجيدة لسيولتها المصرفية من اجل المحافظة على الربحية .

حيث ان الربحية هي النتيجة الطبيعية التي يرغب فيها المالكون اضافة الى كونها ضرورة لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك كمخاطر الاستثمارات الائتمان مخاطر التصفية الاجبارية ...

و لتحقيقها يجب تشغيل السيولة الموجودة لدى البنك في المشاريع الاستثمارية هذا ما يجعلها امام موقف صعب اختيار السيولة و التضحية بالربحية او العكس حيث ان الربحية هدف و السيولة قيد عليه ما يلزم ادارة البنك الاسلامي الموازنة بين السيولة الزائدة و الربحية و هذا كله في اطار خطط الاستثمار . وهذا ما سيتم طرحه من خلال :

المبحث الاول: إدارة السيولة في البنوك الاسلامية

المبحث الثاني: الربحية في البنوك الاسلامية

### المبحث الأول: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

من ابرز التحديات التي تواجه البنوك الاسلامية اليوم في مزاولتها لنشاط ادارة السيولة الخاصة بها بكفاءة عالية تحقق التوازن بين مطلب تحقيق الارباح و الوفاء بالالتزامات التي عليها و كل هذا متعلق بمشكل العجز او الفائض في السيولة و للتحكم في هذا المشكل يجب على البنوك الاسلامية تحقيق المرونة التامة من خلال الاجراءات و الادوات المتبعة من طرفها بإدارة سيولتها و في هذا المبحث يتم التعرض الى اهم محاور ادارة السيولة من خلال المطالب التالية :

المطلب الاول : مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

المطلب الثاني: اهداف و استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الاسلامية

المطلب الثالث: مرتكزات حسن إدارة السيولة و تحدياتها في البنوك الاسلامية

المطلب الرابع: إدارة مخاطر السيولة

المطلب الاول : مفهوم ادارة السيولة في البنوك الإسلامية

مفهوم إدارة السيولة في البنوك الاسلامية

التعريف الاول: " إدارة السيولة هي ادارة الاصول السائلة و الاستخدامات قصيرة الاجل بما يضمن توافق بينهما من حيث المبالغ والآجال"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>رحيم حسن، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة ( الجزائر ) ، 2008 ، ص227 .

التعريف الثاني: "هي التنبؤ بحجم و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية و الكشف مبكرا عن احتمال حدوث عجز او فائض في الرصيد النقدي مما يسمح باتخاذ الاجراءات المسبقة لمواجهته"<sup>1</sup>.

اي ان إدارة السيولة هي الاستثمار الامثل و الافضل للأموال المتاحة لتحقيق اقصى عائد و القدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الادنى للتكاليف.

ومن هذا التعريف يتبين ان لإدارة السيولة عنصران اساسيان هما :

**الاول:** استثمار فائض السيولة بما يحقق اقصى عائد و ربح ممكن فتكدس النقود لدى البنوك و تجاوزها للسوق المقبولة من دون استثمار يعد مؤشرا على عدم كفاءة ادارته النقدية لان ذلك يعني تفويت فرصة استثمارية كان بالمكان له تحقيقها .

**الثاني:** المقدرة على الوفاء بالالتزامات لا سيما الحالية منها بالحد الادنى من التكاليف و يتعين على البنك في سبيل تحقيق ذلك الموازنة بين الاصول و المطلوبات من حيث الاجل او العائد و توفر التمويل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات-، ط 3، مطبعة الدلتا، الاسكندرية(مصر)، 2010 ، ص351.

<sup>2</sup> يوسف بن عبد الله الشبيلي، ادوات ادارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية اعادة الشراء في المؤسسات المالية الاسلامية ، الرياض(المملكة العربية السعودية) ، ص02، موقع الكتروني، 2014/12/14، 15:37، [www.kantakji.com/media/9373/dryousif-al-shubaily.1.pdf](http://www.kantakji.com/media/9373/dryousif-al-shubaily.1.pdf) .

المطلب الثاني : اهداف و استراتيجيات ادارة السيولة في البنوك الاسلامية

اولا: اهداف ادارة السيولة في البنوك الاسلامية

لإدارة السيولة عدة اهداف منها نذكر منها ما يلي :

- 1- **هدف التعامل:** تحرص كل شركة على الاستمرار في أعمالها، وهو ما لا يمكن أن يتحقق بدون توافر حد أدنى من السيولة النقدية لشراء المواد الخام والتعامل مع الموردين.
  - 2- **هدف الأمان:** ترغب كل شركة في تجنب المشكلات والمخاطر التي تترتب على العجز المالي والفشل في تسديد الالتزامات في أوقاتها.
  - 3- **هدف المنافسة:** تحتفظ كل شركة بقدر معين من السيولة النقدية بحيث تتمكن من استغلال تقلبات السوق والمنافسة لصالحها وذلك بانتهاز الفرص السانحة ودرء المخاطر الطارئة، في الأجل القصير.<sup>1</sup>
- كما تهدف ايضا إلى الآتي:<sup>2</sup>
- المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه.
  - التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها.

<sup>1</sup> لزمة السيولة و ادارة التدفقات، مقال منشور بتاريخ 2013/05/26، تاريخ الاطلاع 2014/12/13، 17:28، . [www.doubleclick.com.eg](http://www.doubleclick.com.eg)

<sup>2</sup> أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية-دراسة تحليلية نقدية-، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الاسلامي، مكة المكرمة(السعودية) ،

يومي 25 و 29 ديسمبر 2010، ص 8.

- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المصرف لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
- تقوية ثقة المودعين وبالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم.
- تسهيل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة.
- توريق أصول بغرض إصدار صكوك، لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الموازنة.
- تجنب المصرف اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

### ثانيا: استراتيجيات إدارة السيولة

لإدارة السيولة في البنوك الاسلامية عدة استراتيجيات نذكر منها:<sup>1</sup>

1. إدارة سيولة الأصول : لدى تحليل عينة من القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية وصلت نسبة النقد وأشباه النقد إلى الحسابات الجارية وحسابات الادخار (144%) .
- ويعود تركيز المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على هذه الاستراتيجية :

- افتقار الصناعة المالية الإسلامية إلى البنية التحتية الملائمة لمناقلة الأموال بسبب غياب الأسواق الثانوية الإسلامية التي تقوم بهذه المهمة .

<sup>1</sup> حسين سعيد، ادارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الاول للمصارف و المؤسسات المالية في سوريا، 2014/12/17، ص:16، ص:15.

- حاجة المصارف الإسلامية إلى سياسات وإجراءات واستراتيجيات فعالة لإدارة السيولة .
- انخفاض رؤوس الأموال في المؤسسات المالية الإسلامية إلى مستوى لا يعزز إدارة السيولة.

2. إدارة سيولة الالتزامات :جذب المصرف أموال جديدة أكثر من اعتماده على سيولة الأصول ، وتعتمد هذه الاستراتيجية على سمعة المصرف وتقييم وضعه المالي.
3. الإدارة المتوازنة للسيولة : لا بد من تبني استراتيجية متوازنة لإدارة السيولة تقع وسطاً بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الالتزامات .

**المطلب الثالث: مرتكزات حسن إدارة السيولة و تحدياتها**

**اولا: مرتكزات حسن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**

يجب أن تتوفر البنوك الإسلامية على مرتكزات لترقى إلى المستوى المطلوب في إدارة السيولة، اهمها:

**توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين:** أن توفر السوق المالية على عدد كبير من المتعاملين

النشطين يعطي متنفساً للبنوك الإسلامية، ويقوي من كفاءة السوق المالية لاسيما السوق الثانوية .

**تنويع وتطوير الأدوات المالية:** يعد تنويع وتطوير الأدوات المالية عاملاً مهماً في إدارة السيولة، ومواكبة تطور المصرفية الإسلامية المتسارع ونسبة نموها التي تجاوزت في بعض الدول الإسلامية 50% سنوياً. فقد تقدمت الدول في نسبة إصدار الصكوك، كما توفرت على حزمة متنوعة من المنتجات المالية التي صممت أساساً لتسهيل إدارة السيولة بين المصارف الإسلامية.<sup>1</sup>

**ضمان شفافية السوق:** إن ضعف أو غياب الشفافية في السوق المالية يجعل من الحصول على المعلومات المطلوبة لانتقاء الأوراق المالية المناسبة مكلفة مادياً ومستهلكة للوقت، مما يؤدي إلى تضيق المجال على

<sup>1</sup> محمد عمر شابرا، حبيب احمد، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ط 1، 2006م، ص69.

المستثمرين وضعف الإقبال على هذه الأوراق بسبب غياب الشفافية المفضية في غالب الأحيان إلى وجود تلاعبات ومضاربات غير مشروعة لا تعكس السعر الحقيقي للورقة المالية.<sup>1</sup>

**دعم الحكومات للسوق النقدي:** إن أهم عامل لتفعيل وتطوير إدارة السيولة في ال بنوك الإسلامية دعم

الحكومات لهذه السوق من خلال التسهيلات الضريبية والمشاركة الفعالية في هذه السوق من خلال إصدار

الأوراق المالية المتطابقة مع الشريعة الإسلامية.<sup>2</sup>

**إرساء إطار قانوني وتنظيمي قوي:** ذلك أن أساس أي تطوير لهيكل من الهياكل أو إدارة من الإدارات يكمن

في إرساء إطار قانوني وتنظيمي قوي وفعال يضمن وضوح العمل واستقراره، ويوجد طمأنينة لدى

المتعاملين، وبالتالي ازدهارا للسوق.<sup>3</sup>

**ثانيا: تحديات ادارة السيولة في البنوك الاسلامية**

هناك العديد من التحديات التي تواجه البنوك الاسلامية نذكر منها:

**التحدي الاول:** غياب سوق النقد بين البنوك الإسلامية تمتلك البنوك التقليدية سوق نقديا، تجتمع فيه صفات

عدة أهمها: تعدد المنتجات المتداولة، التجربة والخبرة الطويلة في تداولات هذه الأسواق، مما يسهل معرفة

الأخطاء ومن ثم تصحيحها. إلا أن المصرفية الإسلامية بحكم حداثتها مقارنة بالمصارف التقليدية، فما زال

مشكل غياب أو نقص سوق نقدي للتعاملات قصيرة الأجل بين المصارف الإسلامية من أكبر تحدياتها في

<sup>1</sup>سوسن محمد سليم السعدي، المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الاردن-دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير في الاقتصاد و المصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، عمان(الاردن) ، ص60.

<sup>2</sup>عبدالقادر الدويك، إدارة السيولة و في المصارف الاسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف و المؤسسات المالية الاسلامية، بنك سوريا الدولي الاسلامي، دمشق(سوريا) ، يومي 22-23 مارس2010، ص ص21-22.

<sup>3</sup>عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، إدارة المنشآت المتخصصة -بنوك ، منشآت ،التامين، البورصات-، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، المنصورة(مصر) ، 2009 ، ص162.

جانبا لإدارة السيولة والاستثمار قصير الأجل<sup>1</sup>. وبحكم عدم شرعية أغلب الأدوات المستعملة في سوق النقد التقليدية، يبقى الرهان كبيرا في تطوير وإيجاد البدائل الملائمة. وقد تم فعلا من خلال تجارب بعض الدول الإسلامية، ولعل أهمها تجربة ماليزيا وتجربة البحرين والسودان.

**التحدي الثاني: غياب السوق الثانوية الإسلامية** تحتاج السوق الثانوية إلى تنشيط من قبل الشركات والصناديق الحكومية، و ينبغي تشجيع وتوعية المستثمرين والمتعاملين بأهمية سوق التداول وخلق الآليات المناسبة، وإيجاد أدوات مالية تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، كما أن التداول في السوق الثانوية يمكن أن يتاح إلكترونيا. وسوق الصكوك لا يمكن أن يقوم ويتطور دون أن تكون هناك إصدارات أولية ضخمة يمكن أن تتشكل منها السوق الثانوية للصكوك.<sup>2</sup>

**التحدي الثالث: تعدد واختلاف الفتاوى في منتجات إدارة السيولة** نتيجة تواجد البنوك الإسلامية في بيئات مختلفة، الخليج العربي، جنوب شرق آسيا، دول المغرب العربي... فإن رؤية بعض الفقهاء في القضايا الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية والمصرفية كانت مختلفة، مما انعكس على منتجات إدارة السيولة أيضا. فالتحدي الكبير هو الافتقار إلى توحيد المعايير وعدم وجود إجماع بين الفقهاء وأعضاء اللجان الشرعية، حيث يعاني التمويل الإسلامي من عدم توافر التقارب في الرأي بين الفقهاء والمدارس الفقهية بشأن الخدمات المالية الإسلامية في مختلف البلدان والمناطق حول العالم. كما أدى ضعف التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، إلى فقدان المرجعية الفقهية وتضارب كبير في الفتاوى. والواجب

<sup>1</sup> حكيم براضية، التصكك و دوره في ادارة السيولة بالبنوك الاسلامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة مالية، كلية العلوم

الاقتصادية، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف(الجزائر) ، 2010-2011، ص43.

<sup>2</sup> كمال بوصافي ، فيصل شياد ، تحديات ادارة السيولة في المصارف الاسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013، ص ص. 19-20

في هذا المقام تشكيل قاعدة شرعية مشتركة للاجتهد اجتماعي من خلال تجمع علماء الشريعة والمصرفيين والباحثين الأكاديميين.<sup>1</sup>

ومن المعروف أن التحديات المتعلقة بالقضايا الشرعية هي أكبر التحديات، لأن الأساس الذي بني عليه النظام المصرفي الإسلامي ككل هو توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإذا اهتز هذا الركن فإن النظام المصرفي الإسلامية برمته سيتأثر ولا يصبح له معنى .حيث أن الفوضى في قرارات الهيئات الشرعية، وتحدي القرارات الجمعية، والمعايير المعتمدة، والبحث عن الأقوال الشاذة واعتمادها في تسيير المعاملات المصرفية، وإهمال مقاصد الشريعة.كل ذلك يضعف من ثقة المتعاملين بالتمويل الإسلامي، ويفتح بابا عريضا للظن في شرعية ومصداقية المؤسسات المالية الإسلامية.<sup>2</sup>

**التحدي الرابع: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية تعاني البنوك الإسلامية من رقابة البنك المركزي عليها حيث يتم إخضاعها للأنظمة واللوائح المعمول بها، إذ تفرض البنوك المركزية جملة من القيود. وتعتبر من أكبر تحديات العمل المصرفي الإسلامي، القوانين والتنظيمات التي يلزمها البنك المركزي على جميع البنوك والمؤسسات المالية، في إطار دوره التنظيمي.حيث يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف بالنقد المطلوب، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة ، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع**

<sup>1</sup> عبد الرحمان العزاوي، المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي واقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية(الجزائر) ، يومي 23-24 فيفري 2011، ص10.

<sup>2</sup> محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان(الاردن) ، ص294.

السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة ، لأن ذلك يؤدي إلى قيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة<sup>1</sup>.

وينتج عن العلاقة مع البنك المركزي ما يلي<sup>2</sup>:

\* سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية وضرورة التفريق بين طبيعة الحسابات القانونية والشرعية في البنوك الإسلامية عنها في المصارف التقليدية .

\* سياسة الإيداع لدى البنك المركزي والدعم قصير الأجل لطلبات البنوك الإسلامية من السيولة .

\* مشكل الملجأ الأخير أو المقرض الأخير والذي يحتم على البنوك الإسلامية التعامل بالفائدة مع البنك المركزي لأجل إدارة السيولة قصيرة الأجل.

\* سياسة العرض والإفصاح للحسابات الختامية ومراعاة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية . وذلك أن العرض والإفصاح للحسابات في الصيرفة الإسلامية يختلف عن مثيلاتها التقليدية نتيجة اختلاف طبيعة الأصول والخصوم. لذا ينبغي تماشي سياسة الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

<sup>1</sup> هناء محمد هلال الحنبطي، بدائل المسعف للمصارف الإسلامية من البنوك المركزية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول، دبي (الامارات) ، 31 ماي الى 3 جوان 2009، ص 19.

<sup>2</sup> اشرف محمد دوايه، علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية على مصر-، بحث مقدم الى الندوة نحو ترشيد مسيرة البنوك الاسلامية، دبي (الامارات) ، يومي 5-4 سبتمبر 2005، ص 20.

\*هيكله علاقة البنوك الإسلامية مع أصحاب الحسابات الاستثمارية والممولين، خاصة في مجال توقيع الأرباح لأن ذلك يعكس مدى شفافية البنوك الإسلامية وإتباعها لأسس العدالة في علاقتها مع عملائها. كما تعاني من القوانين التي قد تحد من حركتها في جوانب الاستثمار الداخلي أو الخارجي<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: ادارة مخاطر السيولة

يسعى كل بنك الى توفير القدر الملائم من السيولة لمقابلة الطلب على الاموال و هو لا يستطيع ان يخاطر باي نقص في السيولة نظرا للقوانين المصرفية التي يخضع لها و صعوبة تطبيقها بالنسبة للبنوك الاسلامية مما يؤدي بهذه الاخيرة للوقوع في مخاطر محتملة اثناء اداء نشاطها التمويلي و الاستثماري حيث تعرف ادارة المخاطر بانها: " الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية لتي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر"<sup>2</sup>. و تتمثل ادارة مخاطر السيولة في:<sup>3</sup>

**اولا تعارض السيولة مع الربحية :** ان البنك الذي يحتفظ بسيولة قدرها اكبر من اللازم يفقد ارباحا كان من الممكن ان يجنيها لو انه قام بتوظيف تلك السيولة التي احتفظ بها اذ يتم ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر على اساس ان يختار البنك مشروعات الاستثمار و التمويل بالمشاركة التي تتناسب مع حبه للمخاطرة، و ظروف هيكل ودائعه الاستثمارية و منه فان الربحية هي الهدف و السيولة هي القيد على هذا الهدف.

<sup>1</sup> علي محي الدين القرة داغي، إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية-دراسة فقهية اقتصادية-، مجلة اسرا الدولية للمالية الاسلامية، المجلد الاول، العدد الاول، ماليزيا، ديسمبر 2010، ص30.

<sup>2</sup> صالح مفتاح ، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر) ، 20-21 أكتوبر 2009، ص 2.

<sup>3</sup>ميلود بن مسعودة، معايير التمويل و الاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة(الجزائر) ، 2008-2009، ص 160.

ثانيا تعارض السيولة مع الامان : باعتبار البنك وكيلا على المودعين لا يستطيع بالرغم من انه مفوض بالاستثمار ان يدخل في استثمارات خاسرة لان ذلك يسبب زعزعة ثقة المودعين راغبي الاستثمار ، و لذلك فان البنك الاسلامي قد يرضى بالاستثمارات الامنة و ان كانت تحقق ارباحا اقل ، و عليه فالربحية تتعارض ليس فقط مع السيولة بل و مع درجة الامان ايضا في الاستثمار و التمويل.

ثالثا تعارض السيولة مع التنمية: ان الاستثمار طويل الاجل لا يمكن ان يتم بمعزل عن السيولة، بل انه يزيد من مشكلة السيولة و لاسيما اذا لم تكن التدفقات النقدية الداخلة للمشروعات ملائمة في السنين الاولى ، كما ان المشروعات الاستثمارية التنموية قد تتعارض مع متطلبات الامان الواجب توافرها في الاستثمارات و لذلك فان البنك الذي يسعى الى تحقيق ارباحه سريعة لن يدخل في الاستثمارات التنموية اي انه لن يتصدى لقضية التنمية.<sup>1</sup>

ولإدارة مخاطر السيولة يجب تتبع الإجراءات التالية<sup>2</sup>:

أ - من الضروري أن تتخذ قرارات إدارة السيولة بالنظر إلى مهام كافة إدارات البنك والخدمات التي تقدمها وعلى المسؤول عن إدارة السيولة بالبنك أن يسجل بدقة أنشطة جميع أقسام البنك العاملة في تجميع السيولة أو توظيفها وعليه كذلك التنسيق بين كل تلك الأنشطة.

ب - يجب أن يتوفر للبنك آليات التحكم الداخلية لإدارة مخاطر السيولة حيث تكون هذه الآليات جزءا من نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه البنك ، وأن كان هذا النظام فاعلا فسيوجد بيئة تحكم متينة وآلية كافية لتحديد وتقييم مخاطر السيولة .

<sup>1</sup>نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في المصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية الاقتصادية الدولية و الحكومية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر) ، يومي 20-21 اكتوبر 2009، ص7.

<sup>2</sup>لاحم الناصر، المؤسسة الاسلامية الدولية لادارة السيولة ،جريدة الحياة الجديدة ، العدد5393 ، يومية المملكة العربية السعودية، 5 نوفمبر 2010، ص8 .

ج - يجب أن تحتفظ البنوك الاسلامية بسيولة كافية للوفاء بالتزاماتها في جميع الأوقات، من خلال وضع وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ومراقبتها ، ووضع نظم وافية لمراقبة التعرض لمخاطر السيولة وإعداد تقارير عنها على أساس دوري.

د - لا بد أن تحدد البنوك الاسلامية أي عجز مستقبلي في السيولة ، وذلك بإنشاء جداول استحقاق وفق اطر زمنية ملائمة ، ويجوز ان يكون لدى تلك البنوك الاسلامية مقاييسها الخاصة لتصنيف التدفقات النقدية .

هـ - ضرورة وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقاتها.

ز - يتعين وجود نظام للمعلومات ملائم لاستخراج تقارير منتظمة ومستقلة تساعد في معرفة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة المصرفية.

### المبحث الثاني: الربحية في البنوك الاسلامية

الربحية هدف اساسي لجميع المنشآت و امر ضروري لبقائها و استمرارها و غاية يتطلع اليها المستثمرون و المساهمون عند تعاملهم مع البنك، و هذا الاخير يمكنه تعظيمها عن طريق بعض الاليات و الادارة الجيدة لهذه الربحية بتطبيق معايير خاصة بها كما انها اداة هامة لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد الموجودة و لزيادتها و تعظيمها يجب تشغيل السيولة الموجودة في البنك و هنا تصبح الربحية هدف و السيولة قيد عليها و يجب الموازنة بينهما من طرف ادارة البنك و هذا ما سيفصل فيه حيث تطرقنا في المطلب الاول الى مفهوم و اليات تعظيم الربحية و المطلب الثاني الى معايير ادارة الربحية في البنوك الاسلامية اما المطلب الثالث ففيه التوازن بين السيولة و الربحية.

#### المطلب الاول: مفهوم و اليات تعظيم الربحية

### اولا: مفهوم الربحية

ان اكبر الجهود في البنوك توجه نحو الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق افضل عوائد للمساهمين، التي لا تقل قيمة عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس درجة المخاطر و بالتالي تعظيم ارباح و ثروة الملاك و المساهمين اي تحقيق الربح الوظيفة المالية .  
و منه يمكن تعريف الربحية على انها "عبارة عن العلاقة بين الارباح التي تحققها المنشأة و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح"<sup>1</sup>.

اي تعد الربحية هدفا و مؤشرا للحكم على كفاءة الاعمال و الجهود المبذولة من طرف المستثمرين المالكين و الادارة، اي كفاءة الوحدة الكلية و الوحدات الجزئية.

### ثانيا: اليات تعظيم الربحية

توجد عدة طرق و اساليب يمكن من خلالها تحسين الربحية سواء في البنوك الاسلامية او التقليدية و هي<sup>2</sup>:  
- معرفة طبيعة الايرادات المصرفية و اهمها العمولات و الايرادات الاخرى الناتجة عن المشاركة؛  
- رفع اسعار بعض الخدمات وفق الضوابط المشروعة ؛  
- ضغط النفقات و الاستثمار الامثل و زيادة نشاط البنك؛  
- البحث عن فرص جديدة و خدمات جديدة المسموح بزيادتها في التشريعات المصرفية و الشريعة الاسلامية في حال البنوك الاسلامية ؛  
- فرض غرامات مالية تعويضية لصالحها في حالة المماطلة و تأخير السداد من قبل الممولين.

<sup>1</sup> احمد حسين احمد المشهراوي، اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الاسلامية-دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية في فلسطين للفترة من 1996-2005- مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة(فلسطين) ، 2007، ص65.

<sup>2</sup> دريد كامل ال شيب، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان (الاردن) ، ص 150.

### المطلب الثاني: معايير ادارة الربحية في البنوك الاسلامية

فيما يلي اهم اسس و معايير ادارة الربحية في البنوك الاسلامية<sup>1</sup>:

1 - **تسعير الخدمات المصرفية:** يرتبط تسعير الخدمات المصرفية بعامل الايرادات و العوائد المتوقعة من ممارسة نشاط اقتصادي معين فضلا عن تكلفة الخدمة المصرفية و يستفاد من تسعير الخدمة المصرفية في جعلها اكثر ملائمة لقدرة العميل بحيث يستطيع تحملها .

و يشتمل تسعير الخدمة المصرفية تحديد رسوم الخدمات غير استثمارية و حصة المضارب في عوائد الودائع الاستثمارية<sup>2</sup>.

**الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير:** و يأتي ذلك من خلال زيادة الموجودات الاستثمارية الى حقوق الملكية اي نظرية وفورات الحجم الكبير، ايضا يمكن من خلال الاندماج الوصول الى نتيجة هذه النظرية الي تخفيض التكاليف على المدى الطويل و بالتالي الحصول على ربح حقيقي يفوق حصيله جمع ارباح كل من البنكين، و هذه النظرية يستفاد منها الى الحد الذي تصل فيه المؤسسة الى الحجم الامثل، فمقابل هذه الوفورات يظهر ارتفاع و زيادة في الاعباء و نقص في الكفاءة و الانتاجية في ظل التوسع<sup>3</sup>.

2 - **انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة:** كلما كان حجم البنك كبير في راس ماله استطاع الوصول

الى المشروعات المرتفعة العوائد ، و في نفس الوقت قوة المركز المالي للبنك تساهم في جذب الودائع الاستثمارية لثقة اصحاب الودائع بالبنك و يمكن الاستفادة من الاستثمارات المرتفعة العوائد من خلال :

- ادارة المخاطر بطريقة ناجحة ؛

- استراتيجيه نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية؛

- الاستفادة من الاندماج وفورات الحجم الكبير .

3 - **رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة الى اقصى حد ممكن :** و ترتبط هذه المسألة بإدارة السيولة في

البنك من جهة و بسياسة البنك المركزي من جهة ثانية ، اذ ان البنك المركزي يفرض نسبة سيولة نقدية على

<sup>1</sup> هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الاسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان(الاردن) ، 2008، ص 67.

<sup>2</sup> ابراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان(الاردن) ، 2008، ص 137.

<sup>3</sup> شميسة بنت محمد، مبادئ استحقاق الربح في الفقه الاسلامي، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 20، ماليزيا، جانفي 2014.

البنوك الاسلامية و غيرها، اما ما يمكن ان يؤثر في البنك هو كيفية ادارة المتاح من الموارد و الاستفادة من الفرص المتاحة في الاستثمار بقدر الامكان<sup>1</sup>.

#### 4 - كفاءة نفقات البنك في تحصيل الايرادات : يمكن للبنك الاسلامي تحقيق كفاءة النفقات من خلال زيادة

كفاءة العاملين فيه، و تقاس كفاءة النفقة بنسبة ما ينفق البنك الى مجموع ايراداته و هذه النسبة كلما انخفضت فذلك يعني كفاءة الدينار المنفق من قبل البنك<sup>2</sup>.

سرعة اتخاذ القرارات و الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات : يعتبر هذا العنصر من اهم عناصر تحقيق الربحية اذ ان اقرب اتخاذ القرار من وقت الحاجة اليه الى موعد تنفيذه امر في غاية الاهمية و يعتمد على امكانية وصول المعلومات الى الادارة بشكل مؤسسي و يمكن اختصار الوقت على العملاء في البنوك الاسلامية، و جعل المعاملة تتم في ادارة واحدة من دون الرجوع الى ادارة عليا في البنك للتوفير على العملاء و بالتالي يحقق البنك رواجاً ما يعني جذب عملاء جدد بسبب هذه المرونة التي يتبعها البنك.

### المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة و الربحية في البنوك الاسلامية

#### اولاً: مؤشرات قياس السيولة في البنوك الاسلامية

تقاس نسبة السيولة في البنوك بنسبة التوظيف إلى الودائع، أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية، ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع، وهناك العديد من النسب تمكنا من قياس سيولة البنك الإسلامي أهمها:

<sup>1</sup> محمد عبد الحليم عمر، معايير تقويم الاداء في المصارف الاسلامية، الملتقى العلمي السابع حول المصارف الاسلامية-واقع و افاق-، جامعة الجزائر(الجزائر) ، 28-26 افريل 2005، ص9.

<sup>2</sup> عبد البارئ بن محمد مشعل، معايير الربحية التجارية للمشروعات الخاصة في الاقتصاد الاسلامي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 67.

**1 - نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:** وهو ذلك الاحتياطي التي تحتفظ به البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي، وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك الإسلامي، هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشكل إلزامي من قبل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي} / \text{قيمة إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}$$

حيث أن الالتزامات الأخرى تتمثل في الشيكات، الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع، وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى.

**2- نسبة الرصيد النقدي:** إن الرصيد النقدي لدى البنوك الإسلامية يتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك ذاتها، والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لقيمتها، على اعتبار أن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \text{رصيد مودع لدى البنك المركزي} + \text{نقدية جاهزة لدى البنك} / \text{قيمة إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى.}$$

**3 - نسبة السيولة العامة :** تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، و تحسب بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{رصيد مودع لدى البنك المركزي} + \text{نقدية جاهزة في البنك} + \text{أصول شديدة السيولة} / \text{إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}$$

محمد احمد الخضري، البنوك الإسلامية، ط2، دار اترك للنشر و التوزيع، القاهرة (مصر) ، 1995، ص 230.

<sup>2</sup>شوقي بورقية، إدارة السيولة و الربحية في المصارف الإسلامية، حوار الاربعاء العلمي في المعهد الاقتصادي الاسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر) ، 2010، ص4.

<sup>3</sup>حسن احمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 229.

### ثانيا: مؤشرات قياس الربحية

هي عبارة نسب تقيس مدى فعالية البنك في جني الارباح الصافية، و تكمن اهمية هذه النسب في تحقيق البنك لعائد ملائم و ضروري للمحافظة على جذب مصادر الاموال للبنك من العملاء المساهمين و هذه النسب عبارة عن علاقات رياضية بين العناصر المختلفة ببيان الدخل و الميزانية العمومية و تتمثل هذه النسب في :

#### 1. العائد على الاصول (ROA) Return on assets : تقيس هذه النسبة معدل العائد على مختلف

اصول و موجودات البنك اي مجموع الاصول المتداولة و الثابتة ، حيث ان هذه النسبة تقيس العائد على الاستثمار بصورة او بأخرى و تحسب هذه النسبة كما يلي:<sup>1</sup>

$$\text{نسبة العائد على الاصول} = \text{صافي الدخل} / \text{اجمالي الموجودات}$$

اذ ان صافي الدخل هو صافي الربح بع اقتطاع الضريبة و الموجودات هي مجموع الاصول المتداولة و الثابتة.

#### 2. العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity : هذه النسبة تقيس مدى قدرة

البنك على تحقيق العائد الملائم لأصحاب حقوق الملكية ،<sup>2</sup> وهي عبارة عن مؤشر هام جدا لأنه يبين نسبة

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{حقوق الملكية}$$

واقف و افاق-، جامعة الجزائر،

<sup>1</sup>محمد عبد الحليم  
الجزائر، من 26 إلى

<sup>2</sup>كمال بوصافي، فيصل شياد، معايير نجاح البنوك الاسلامية-تحليل متعدد المعايير-، المؤتمر الدولي حول الخدمات المصرفية الاسلامية و التمويل، يومي 15-16 جوان 2010 ، ص 14 .

العائد على الاستثمار المتمثل في حقوق المساهمين كلما قلت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا سيئا على اداء البنك، و تقاس هذه النسبة كما يلي:<sup>1</sup>

3. **معدل هامش الربح الصافي** : تقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتحقق من مجموع الايرادات التشغيلية المختلفة اي كفاءة الادارة في تحقيق ربح معقول من مبيعات البنك و استثماراته، و تقاس هذه النسبة كما يلي:<sup>2</sup>

$$\text{معدل هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح / اجمالي الايرادات}}{\text{الاييرادات}}$$

#### المطلب الرابع: الموازنة بين السيولة و الربحية

إن من أهم واجبات المدير المالي أن يوازن بين السيولة والربحية وأن يحافظ على هذا التوازن باستمرار . والحقيقة فان هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية، ولهذا فان المدير المالي يجد نفسه أمام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان.<sup>3</sup>

إن ربحية البنك تتحقق من خلال تشغيل أصول البنك بكفاية، أما السيولة فتتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال، فالسيولة ضرورية للبنك لوفائه بالتزاماته وتفادي مشكلات فقدان الثقة في البنك

<sup>1</sup> محمد جموعي قريشي، تقييم اداء المؤسسات المصرفية-دراسة حالة لمجموعة البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة(الجزائر) ، 2004، ص90.

<sup>2</sup> محمد محمود المكاوي، البنوك الاسلامية-النشأة-التمويل-التطوير -، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، المنصورة(مصر) ، 2009، ص266.

<sup>3</sup> ماهر الخزاعي، ادارة السيولة و الربحية، مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة دمشق(سوريا) ، 2009، ص 18.

الاسلامي من طرف المودعين ، وفي نفس الوقت فان زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة عدم استثمار هذه السيولة في مشاريع و استثمارات تدر عوائد<sup>1</sup> . وعليه فان تحقيق الهدف الأساسي للبنك، وهو زيادة ارباحه و ارباح مساهميه، والذي يتطلب الملائمة بين هدفي السيولة والربحية، الأمر الذي يضيف بعدا جديدا إلى وظيفة الإدارة المالية في البنك ، وهو التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين، خاصة أن أسباب التناقض بين السيولة والربحية تعود إلى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر، فزيادة السيولة تعني زيادة الأصول التي لا تحقق عائدا عاليا، وهذا يتعارض مع هدف الربحية وهدف زيادة القيمة الحالية للمؤسسة، كما أن الزيادة في الربحية تتطلب مزيدا من الاستثمار في الأصول الأقل سيولة، وهذا نفسه يتعارض مع هدف السيولة، ويعرض البنك لمخاطر أكبر<sup>2</sup>.

ويعتقد الكثير من الباحثين أنه يمكن توفير الحلول المناسبة لإحداث التوازن بين لسيولة و الربحية في البنوك الاسلامية اذا ما تضافرت الجهود المناسبة من طرف البنوك الإسلامية والبنوك المركزية والعلماء والفقهاء في العمل المصرفي الإسلامي، ومن الحلول أو الأساليب التي يمكن إتباعها ما يلي:

- ضرورة قيام البنوك الإسلامية بتنويع الأوعية الادخارية لديها، وعدم الاعتماد على الحسابات الجارية فقط لانخفاض كلفتها، نظرا لكونها ودائع قصيرة الأجل وبالتالي فإن إمكانية استثمارها ستكون محصورة غالبا في استثمارات قصيرة الأجل بعوائد منخفضة، مع الاحتفاظ بنسبة كبيرة منها كاحتياطات حسب تعليمات البنوك المركزية لمواجهه متطلبات السيولة والسحوبات المفاجئة<sup>3</sup>.

- إن طرح حسابات التوفير والودائع الآجلة القائمة على عقد المضاربة كأوعية ادخارية أصبحت ضرورة وملحة في هذا الوقت بالنسبة للمصارف الإسلامية، فبالرغم من ارتفاع كلفة هذه الودائع إلا أنها تتميز بطول أجلها مما يعطي البنك الإسلامي إمكانية استثمارها في استثمارات طويل الأجل، وبعوائد تغطي

<sup>1</sup> احمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة استراتيجيات مواجهتها، جدار للكتاب العالمي، عمان(الاردن) ، 2008، ص 228.

<sup>2</sup> حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، دار وائل للنشر، عمان (الاردن) ، 2010، ص134.

<sup>3</sup> موسى ادم عيسى، سياسة توزيع الارباح في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني، طرابلس(ليبيا) ، من 27-29 افريل 2009، ص21.

كلفتها مع ربحيه جيدة ل لبنك، كما أنها تعطي للبنك القدرة للتخطيط لتدفقاته النقدية كونها ذات آجال متفق عليها مع أصحابها.

- يمثل التمويل جزءا كبيرا من أصول البنك الإسلامي، وتتميز معظم التمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية بتركزها في التمويلات القائمة على المديونية (مرابحات، تورق، استصناع...)، ولا تتمكن البنوك الإسلامية من بيع هذه الديون لتوفير السيولة في ضوء تحريم ذلك شرعا، الأمر الذي يستوجب قيام البنوك الإسلامية بالتركيز أكثر على صيغ المشاركات (مضاربه، مشاركة...)<sup>1</sup>.

## خلاصة الفصل الثاني

تحاول البنوك الاسلامية ادارة سيولتها بطريقة جيدة و كفاءة لتحقيق التوازن بين الوفاء بالالتزامات تجاه المودعين و تعظيم ارباحها و ارباحهم و ذلك من خلال عدة استراتيجيات كاستراتيجية ادارة سيولة الاصول و استراتيجية سيولة الالتزامات ايضا التزامها بمرتكزات الادارة الفعالة للسيولة.

<sup>1</sup> منير معمري، دور نظم الرقابة في تحسين اداء البنوك الاسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة (الجزائر)، 2012-2013، ص99.

كما توجد اليات لتعظيم الربحية و معايير لإدارتها كسرعة اتخاذ القرارات و الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

ان التعرف على ربحية البنوك الاسلامية و مركزها المالي يكون اساسا بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية و الميزانية كما تحاول البنوك الاسلامية احداث التوازن بين السيولة و الربحية من خلال مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية الداخلة و الخارجة حتى لا تكون هناك سيولة زائدة و في نفس الوقت عليها ان تركز في استثماراتها على صيغ المشاركات اي التمويلات القائمة على الملكية كالمضاربات و ليس المديونية مثل الاستصناع .

**تمهيد**

بعد التطرق الى السيولة و الربحية و إدارة كل منهما في البنوك الاسلامية بصفة عامة و للإلمام بمعالمهما في الفصول النظرية سوف نتناول في هذا الفصل الدراسة التطبيقية لإدارة السيولة في بنك دبي الاسلامي و هذا بتحديد مستواها باستخدام المؤشرات و النسب المطبقة في البنوك بصفة عامة و البنوك الاسلامية بصفة خاصة اضافة الى ذلك تقدير مستوى الربحية لديه من خلال المؤشرات المعتاد تطبيقها في اي بنك اسلامي و هذا باعتباره اقدم بنك اسلامي وواسع بنك من حيث التعاملات الاسلامية و كثافة انتشاره محليا و دوليا فهو من البنوك الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية و الساعية دوما الى التغيير و لذلك فان الدراسة تمت على مستوى هذا البنك للفترة الممتدة من 2009 الى 2013.

و على ضوء ما سبق قسمنا هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الاول: تقديم النظام المصرفي لبنك دبي الاسلامي .

المبحث الثاني: واقع إدارة السيولة في بنك دبي الاسلامي .

المبحث الثالث: واقع الربحية في بنك دبي الاسلامي .

## المبحث الاول: تقديم النظام المصرفي لبنك دبي الاسلامي

يعد بنك دبي الاسلامي من اهم البنوك الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية في دولة الامارات حيث يسهم في انعاش اقتصاد الدولة من خلال تقديم الخدمات المصرفية و الاستثمارية للأفراد اذ يعد نشاطه جزء مهم و كبير من الجهاز المصرفي الاماراتي لذا تم تقسيم هذا المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الاول: نبذة عن بنك دبي الاسلامي

المطلب الثاني: مصادر اموال بنك دبي الاسلامي

المطلب الثالث: خدمات بنك دبي الاسلامي

المطلب الاول: نبذة عن بنك دبي الاسلامي

اولاً: نشأة بنك دبي الاسلامي

1 نشأة بنك دبي الاسلامي:

يقوم مصرف دبي بممارسة أعماله في دولة الإمارات العربية حيث تأسس عام 1975 بصفته شركة مساهمة تقوم بممارسة الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويبلغ عدد الشركات الشقيقة والتابعة ومشاريع استثمارية مشارك، فيها لغاية عام 55/2007 شركة تقوم بأعمال الخدمات المصرفية والوساطة والاستشارات المالية واخرى في مجال التطوير العقاري والاستثمار العقاري بالإضافة إلى مجموعة من الشركة التي تقوم بالأعمال الصناعية بالنسيج والألمنيوم وغيرها، وقد حققت هذه الشركات انتشاراً واسعاً في العديد من الدول العربية والأجنبية " السودان وباكستان ومصر وايرلندا و جزر كايمان وتركيا وغيرها"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سامر عبد الناصر منصور، المشكلات المحاسبية لتقييم الاوراق المالية الموافقة للشريعة الاسلامية -التطبيق في اسواق الاوراق المالية و العربية ، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب(سوريا) ، 2009 ص 115.

يقوم المصرف بالأعمال الاستثمارية كما نص عليه النظام الاساسي من خلال مجموعة من الادوات المالية المتوافقة مع الشريعة كالمضاربة والمرابحة والاستصناع والمشاركات والوكالة، حيث يبلغ راس مال المصرف المصرح به 3,000 مليون درهم، والمدفوع بالكامل 2,996 مليون درهم بمعدل درهم واحد للسهم حيث تم زيادة راس المال خلال عام 2006 بواقع 196 مليون سهم بإصدار اسهم منحة.<sup>1</sup>

## 2 رسالة و رؤية بنك دبي الاسلامي:

تتمثل رؤية بنك دبي الاسلامي في بقائه في صدارة المؤسسات المالية الاسلامية عالميا اما رسالته فهي الحفاظ على مكانته بين البنوك الاسلامية كونه اول بنك اسلامي يقوم بتطبيق الاسس الاقتصادية و الاسلامية واكثرها تقدما من خلال خدمات مالية اسلامية وفق احدث التقنيات المبتكرة و على اساس المشاركة الحقيقية مع المتعاملين .

## **ثانيا: اهداف بنك دبي الاسلامي**

تتمثل الاغراض التي يسعى بنك دبي الاسلامي لتحقيقها في:<sup>2</sup>

- ادارة استثماراته بكل عناية بهدف تحقيق افضل الارباح و ليس اكثرها؛
- التعاون و التنسيق و التكامل مع هيئات مؤسسات مالية تلتزم باسس الشريعة الاسلامية؛
- تطوير المجتمعات الاسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عبر تنويع الاستثمار؛
- المسؤولية و الخدمات الاجتماعية المتمحورة حول التعاليم الاسلامية خاصة فريضة الزكاة؛

<sup>1</sup>الموقع الرسمي للبنك، تاريخ الاطلاع 2015/01/18، ساعة الاطلاع 15:05، <http://www.dib.ae/ar/aboutus/mission-and-vision>

<sup>2</sup>الموقع الرسمي للبنك، تاريخ الاطلاع 2014/12/28، ساعة الاطلاع 20:59، [www.dib.ae/ar/aboutdil-mission.htm](http://www.dib.ae/ar/aboutdil-mission.htm)

- المساهمة في تطوير المجتمع و توفير السلامة و الامن و العمل على نشر العدالة الاجتماعية

و الشفافية و المساواة في كل الانشطة التي يقوم بها؛

- الالتزام بمتطلبات راس المال حسب التعليمات و التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي لدولة

الامارات العربية المتحدة؛

- المحافظة على مقدره البنك على الاستمرار في العمل و زيادة العائدات للمساهمين ؛

- الاحتفاظ بقاعدة راس مال قوية بهدف مواصلة تطور اعمال البنك.

### المطلب الثاني: مصادر اموال بنك دبي الاسلامي

#### مصادر اموال بنك دبي الاسلامي

ان مصادر اموال بنك دبي الاسلامي كثيرة و متعددة نذكر منها :

**1 راس المال:** بلغ راس مال البنك عند التأسيس 50 مليون درهم اماراتي مقسمة الى 100000 سهم قيمة كل سهم 500 درهم ساهم المؤسسون الخمسة ب 10000 درهم و الباقي طرح للاكتتاب فيه من طرف المواطنين. و قد تضاعف راس المال اضعاف مضاعفة ليصرح به سنة 2004 و المقدر ب 1500 مليون درهم عن طريق اسهم للاكتتاب بنسبة 50%<sup>1</sup>.

ثم ارتفع راس المال في 22 ديسمبر 2006 الى 1800 مليون درهم عن طريق توزيع اسهم منحة\* بنسبة

20% من راس المال .

<sup>1</sup> سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية، جمعية التراث، غرداية(الجزائر) ، 2002، ص 167.

\*اسهم المنحة هي اسهم تقدم للأفراد الذين يقدمون خدمات نوعية للبنك لهم حق في الارباح و ليس لديهم حق في التصويت في مجلس الادارة.

في مارس 2007 - البنك يرفع رأسماله من 2800 مليون إلى 2996 مليون درهم عن طريق 7% أسهم منحة.

زيادة رأسمال البنك في 17 مارس 2008م من 2996.0 مليون درهم إلى 3445.4 مليون درهم من خلال توزيع أسهم منحة بنسبة 15%.

تم زيادة رأس مال البنك في 1 أبريل 2009 من 3445.4 مليون درهم إلى 3617.67 مليون درهم من خلال توزيع اسهم منحة بنسبة 5% عن عام 2008 .

زاد البنك رأسماله في 7 ابريل 2010 من 3617.7 إلى 3798.6 مليون درهم عن طريق توزيع اسهم منحة بنسبة 5% عن عام 2009 .

في 4 مارس 2013 وافقت الجمعية العمومية على زيادة رأسمال البنك من 3797.05 مليون درهم إلى 3953.75 مليون درهم عن طريق الاستحواذ على أسهم شركة " تمويل<sup>1</sup> ".

**2 الاحتياطات:** تعتبر الاحتياطات من اهم مصادر الاموال التي يعتمد عليها بنك دبي الاسلامي في تمويل احتياجاته و تتمثل احتياطاته فيما يلي :

أ. الاحتياطي القانوني: طبقاً للمادة 192 من قانون الشركات التجارية رقم 8 لسنة 1984 و تعديلاته في دولة الامارات العربية المتحدة و النظام الاساسي للبنك يجب تحويل 10% من الارباح العائد للمساهمين الى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع الى ان يصبح هذا الاحتياطي مساوياً لنسبة 50% من راس المال المدفوع ان هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع الا في الحالات التي ينص عليها القانون .

<sup>1</sup> معلومات منشورة على الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع 2015/04/13، ساعة الاطلاع 12:25،

<http://www.argaam.com/company/financialstatement/marketid/1/companyid/2>

الاحتياطي العام: يتم التحويل الى حساب الاحتياطي العام بناء على توصية مجلس الادارة و يخضع لموافقة المساهمين اثناء الجمعية العمومية السنوية .

ب. احتياطي الاراضي الممنوحة: منحت حكومة دبي بعض الاراضي تم تخصيصها فقط لمنفعة مساهمي البنك ادرجت هذه الاراضي ضمن الاستثمارات العقارية حيث تم الاحتفاظ بها لأغراض تعزيز راس المال.

ج. احتياطي تحويل العملات: يسجل احتياطي تحويل العملات المتعلق بتحويل نتائج و صافي موجودات عمليات البنك بالعملات الاجنبية من عكلتها الوظيفية الى عملة عرض البنك (اي الدرهم) مباشرة في الدخل الشامل الاخر و يتم تراكمها ضمن احتياطي ترجمة العملات .

د. الارباح المحتجزة: اقر بنك دبي الاسلامي خلال الربع الاول لسنة 2013 انخفاض ارباحه الى 200 مليون درهم و خلال الربع الثاني من نفس السنة قدر ب 450 مليون درهم اماراتي اي تراجع ارباح البنك بنسبة 40% مقارنة بالسنة الماضية لذات الفترة و هذا حسب شركة "اتش.سي" للأوراق المالية و الاستثمار التي تعتبر كمصدر اساسي من مصادر امواله.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها بنك دبي الاسلامي

بنك دبي الاسلامي يقدم العديد من الخدمات تتمثل اهمها فيما يلي:<sup>2</sup>

#### **1 الخدمات المصرفية للشركات:** يعتبر عالم الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة من بين الأكثر

ديناميكية في العالم، حيث يتميز بالتغيير والابتكار والنمو المستمر. وكأحد أكبر المصارف في منطقة الشرق

<sup>1</sup>التقرير المالي السنوي لبنك دبي الاسلامي، 2013، ص ص66 67.

<sup>2</sup>الموقع الرسمي للبنك، تاريخ الاطلاع 2015/04/19، ساعة الاطلاع 1005، <http://www.dib.ae/ar> .

الأوسط، والذي يتمتع ببنية تحتية ومالية شاملة في المنطقة والخارج، لبنك دبي الإسلامي دوراً ريادياً وبارزاً في عملية التحول الدراماتيكي التي شهدتها إمارة دبي ودولة الإمارات بشكل عام خلال السنوات الثلاثين الماضية.

ويقوم البنك بهذا الدور البارز بطريقة واعية لمطالب المتعامل والابتكار في المنتجات والتقنيات الحديثة لإشراك المتعامل في عمليات البنك ولضمان سرعة التحول.

يوفر البنك خدمات مصرفية تجارية وخدمات مصرفية للشركات ومنتجات الخزينة لسوق الشركات، ويفخر البنك بوسائله المبتكرة حيث يتمتع البنك بنقاط القوة التالية :

- التخصص العميق في المجالات ذات القيمة في الإمارات و دول الخليج
- تفهم طبيعة عمل المتعامل
- توفر خدمات شاملة و قدرات ذات حلول استراتيجية للتعاملين من الشركات
- سبل تمويل مبتكرة تغطي تمويل الشركات والاستثمار المصرفي وتمويل المشاريع وتمويل التجارة والسلع ومنتجات أسواق المال والديون والخدمات المصرفية للخزينة والشركات والخدمات المصرفية الدولية والأوراق المالية كل هذا يتم تحت هيكل مصرفي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
- يقوم هذا القطاع التجاري بتقديم الدعم لمعاملتي بنك دبي الإسلامي من الشركات و مؤسسات القطاع العام ، بالإضافة إلى توفير تعاملات متكاملة للمنتجات و الخدمات المصرفية

ونتيجة لذلك، فإن البنك قادر على تقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات الموجهة لتلبية مطالب وتعييدات قطاع تمويل الشركات من تمويل أساطيل الطائرات التجارية لمشاريع البنية التحتية الضخمة، وتجارة السلع الأساسية إلى التنمية العقارية.

**2 الخدمات المصرفية الاستثمارية:** يعتبر قسم الخزينة جزءاً رئيسياً من التزام بنك دبي الإسلامي نحو قطاع الاستثمار المصرفي الإسلامي، ويتمتع البنك بخبرة عريقة وفهم دقيق لمجريات الأحداث في السوقين المحلي والعالمي، ما أتاح له توفير مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية وخدمات الدعم والاستشارات المتخصصة التي تتعلق بمخاطر الاستثمار. وبفضل حلول الخزينة المبتكرة والمتطورة التي يوفرها البنك، يمكن للمتعاملين الحصول على أفضل المعاملات والخدمات المصرفية بالإضافة إلى تقليل المخاطر إلى أقصى حدٍ ممكن مع تعزيز العائدات إلى الحد الأقصى.

ويحفز التطور المستمر الذي يشهده العالم يوماً بعد يوم أسواق المال ووسائل التعاملات المالية المتعددة على مواكبة هذا النمو، ما يفرض على المستثمرين والشركات مواجهة عدة تحديات تتمثل في البحث عن أفضل طرق التحوط ضد المخاطر المالية، أو الحصول على أفضل المنتجات الاستثمارية التي تتيح لهم أقصى قدرٍ من العائدات دون الانكشاف على المخاطر. لذلك فإن البنك لا ييخر جهداً في التعاون مع متعاملي ه لتذليل جميع التحديات المالية الصعبة المتمثلة في السيولة المالية وإدارة التدفقات النقدية ومعدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية والائتمان والتعرض لمخاطر أسعار السلع وتقديم الدعم والاستشارات الفنية المتخصصة التي تتعلق بخيارات الاستثمار. وتتمحور رسالة قسم الخزينة في توفير مجموعة مبتكرة من حلول إدارة المخاطر، وإفساح المجال للتعامل مع الأسواق المحلية والدولية.

ويحظى البنك بوجود نخبة من الموظفين المؤهلين والمدرّبين على أعلى مستوى والذين يجمعون بين الخبرة والتميز في الأداء، ما يجعلهم قادرين على إدارة منتجات مالية إسلامية مبتكرة وهياكل مصممة لتلبية متطلبات المتعاملين. كما يقدم البنك مجموعة متميزة من المنتجات الإسلامية ذات القيمة المضافة والتي تم تصميمها خصيصاً لتلبية متطلبات المتعاملين فيما يتعلق بالتحوّط من معدلات الأرباح و أسعار الصرف. وهذه المنتجات متاحة للشركات والمتعاملين الذين لديهم ملاءة مالية مرتفعة، وتشمل ولا تقتصر على عقود عملات ثابتة، وعقود عملات تتسم بمرونة التسليم، ومنتجات معززة للربح، وأدوات تحوط متعددة العملات وحلول إسلامية مخصصة . وتتوافق جميع المنتجات في البنك مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء وتتم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

### 3 الخدمات المصرفية للأعمال : يحظى بنك دبي الإسلامي بمكانة مرموقة في عالم الأعمال المصرفية

المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ما أتاحت له الاحتكاك بكافة الممارسات المصرفية في العالم، واكسبته خبرة عريضة تستند في الآن ذاته على أحدث التقنيات المتطورة التي تلبي جميع الاحتياجات التمويلية المتخصصة. وتتعدد الخدمات التي يوفرها البنك لتضم القروض قصيرة الأجل، وإدارة التدفقات النقدية بسلاسة، والتمويل العقاري، واستيراد وتصدير مختلف الشحنات، وخدمات الاندماج والاستحواذ، وكثير من خدمات الأعمال التجارية الحيوية. وتتسم آلية العمل في البنك بإصدار القرارات اللازمة في أسرع وقت ممكن مع سرعة التنفيذ، إضافة إلى توفير الأسعار التنافسية في السوق.

### 4 خدمة هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية : تتكون هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي من

مجموعة من علماء الشريعة المشهورين والذين يحملون في نفس الوقت خبرة واسعة في القانون والاقتصاد وأنظمة الصيرفة الحديثة. حيث تشرف الهيئة على عملية تطوير منتجات وخدمات التمويل والاستثمار في

البنك، إضافة على تعزيز مسيرة البنك بإصدار الفتاوى والتوجيهات الشرعية في التعاملات اليومية حسب احتياجات وحدات العمل المختلفة في البنك.

كما أن هناك فريقاً مكوناً من المدققين الشرعيين يعمل تحت إشراف الهيئة ويقوم بالتدقيق المستمر على تعاملات البنك لتأكيد توافق جميع معاملات البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

**5 تمويل المقاولات :** في 2004، أسس بنك دبي الإسلامي قسم تمويل المقاولين لعرض خدماته بصورة فعالة ومدروسة لهذا القطاع المهم. وخلال فترة وجيزة تمكن البنك من تحقيق إنجازاتٍ يُشاد بها في هذا القطاع.

وتغطي خدمات القسم التعامل مع مقاولين يتعهدون بتنفيذ عقود إنشاء في عدد من الأنشطة تشمل مقاولي البناء، والأعمال الكهربائية والميكانيكية، والبنية التحتية، والبتروك والغاز، والطاقة والمياه وغيرها. مع قدرة كبيرة للبنك على التعهد بتسهيلات ائتمانية كبيرة بحكم علاقته المتميزة مع عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الكبيرة في المنطقة، كذلك فإن القسم قادر على دعم عملائه ليتمكنوا من إنجاز أكثر المشاريع طموحاً.

يقوم على إدارة القسم نخبة من الخبرات والكفاءات العالية، تمكن البنك من العمل بصورة فعّالة لمقابلة احتياجات العملاء المالية، المصرفية المتخصصة والتسهيلات الائتمانية بصورة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

لقد قامت خدمات قسم تمويل المقاولين المتخصصة وحلوله التمويلية المتميزة بدعم العديد من المقاولين مما مكنه من تنفيذ 258 مشروع في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى المجاورة، بقيمة تعدت

93 مليار درهم بحلول عام 2010 ، وخلال تلك الفترة الوجيزة تمكن من إتمام ترتيبات مع عدد من العملاء يزيد على الـ 100 ، وتتضمن قائمة العملاء شركات مقاولات محلية و اقليمية و عالمية .

**6 تمويل العقارات :** بما أن بنك دبي الاسلامي يملك الريادة في مجال توفير التمويل العقاري التجاري في دولة الإمارات، و لديه النسبة الأكبر من سوق تمويل العقارات التجارية وهو يدعم هذا القطاع عن طريق تسهيل القروض لشركات المعمار و الهندسة الكبرى إن كانت محلية أو دولية . فإن البنك يلعب دورا أساسيا في دعم تطوير القطاع العقاري الذي يشمل بناء العقارات التجارية والعقارات السكنية والمباني متعددة الطوابق .

تتم ادارة وحدة التمويل من قبل فريق متخصص ذو خبرة واسعة في هذا المجال. و يقدم الفريق الخدمات الاستشارية، وتمويل المشاريع وتطوير منتجات جديدة مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات. لقد صممت حلول التمويل على أن تتحلى بالمرونة ويمكن تكيفها لتلائم الاحتياجات الخاصة ببساطة ، ولها المصلحة الأسمى لكونها متوافقة مع الشريعة الإسلامية .

**7 خدمة المجتمع:** بما ان العطاء للمجتمع هو جزء لا يتجزأ من الإسلام ، تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءا أساسيا من فلسفة البنك ومبادئه. كما يفخر البنك بان مبادراته أدت إلى تدفق هائل من الأموال في تنمية المجتمع. قد تحصل بنك دبي الإسلامي على سمعة حسنة كونه المؤسسة التي تسعى لصنع فرقا في المجتمع ، فإن بنك دبي الإسلامي هو مؤسسة فريدة من نوعها حيث تأتي أفضل الأعمال والممارسات الخيرية معا للمساهمة في اقتصاد قوي ومجتمع سليم .ولقد كان حصول بنك دبي الإسلامي على جائزة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الشرق الأوسط " emeafinance" عام 2009 هو أكبر دليل على رغبة البنك في خدمة المجتمع .

على الرغم من أن بنك دبي الإسلامي لا يري المؤسسات بشكل مباشر، و لكن البنك يسعى لتقديم يد المساعدة. على سبيل المثال، ساعد البنك عدد لا يحصى من المدارس للحصول على أجهزة كمبيوتر ومعدات أخرى. كما قدم البنك تمويلا كاملا لبناء وتأثيث مدرسة بدر الجديدة بالتزامن مع نظرائه من هيئة المعرفة وتنمية البشرية كما يقوم البنك أيضا بمساعدة المعاقين جسديا بشكل مستمر من خلال المساعدة المالية والدعم العملي مثل توفير الكراسي المتحركة و ادوات السمع و غيرها .

**8 خدمة الجوهرة المصرفية للسيدات :** صمم حساب "جوهرة" لتلبية متطلبات النساء المتعلقة بخدمات مصرفية مخصصة و يضم حساب "جوهرة" مجموعة شاملة من التسهيلات المصرفية التي توفر العديد من الميزات، بدءا من التمتع بخصوصيات خلال التسوق وصولا الى مزايا خاصة بالعناية الصحية و التعليم و يوفر حساب "جوهرة" خدمات راقية و متخصصة لتلبية كل متطلبات السيدات المصرفية و المالية، و قام بنك دبي الاسلامي بافتتاح فرع "جوهرة" الخاص في منطقة الجميرا بدبي ثم فرع اخر في ابو ظبي و ثم في الشارقة، و تتوفر خدمات "جوهرة" الان في عشر فروع في دولة الامارات.

حيث يوفر "جوهرة" العديد من الخدمات التي تلبي متطلبات المرأة بطريقة متميزة حيث يوفر امتيازات صحية في عدد من المستشفيات و الاندية الصحية في الدولة اضافة الى امتيازات تسوق و خصومات في متاجر مختارة تتخصص ببيع العطور و الملابس و الإكسسوار و الكتب و غيرها.

**9 الخدمات المصرفية للأفراد:** يوفر قسم الخدمات المصرفية الشخصية مجموعة من الحلول المصرفية التي تشمل منتجات و خدمات تلبي كافة احتياجات و متطلبات المتعاملين ، و من هذا المنطلق يتم التأكيد على ان الخدمات المصرفية للأفراد اكثر بكثير من مجرد شعار.

حيث يحرص البنك من خلال الحلول المصرفية العصرية الملائمة على توفير تجربة فريدة من نوعها للمتعاملين من خلال الخدمات المصرفية الشخصية ففروع البنك تنتشر في جميع مناطق الدولة ، بينما تعتبر اجهزة الصراف الالي لدى بنك دبي الاسلامي الاوسع انتشارا ، و الى جانب هذا يتميز بنك دبي الاسلامي بالحلول الالكترونية التي يوفرها لمتعامليه شاملة الخدمات المصرفية عبر الانترنت و الخدمات المصرفية الهاتفية ، و جميع هذه الخدمات مصممة بشكل خاص لتلبية جميع الاحتياجات المصرفية الممكنة و عبر الجمع بين الاسلوب المفضل للحصول على الخدمات المصرفية مع المنتجات و الخدمات المتوفرة ، فان بنك دبي الاسلامي يستطيع المساعدة على توفير الوقت و الجهد للمتعاملين.

و تشكل علاقة المتعاملين مع البنك نقطة محورية يحرص فيها على تقديم النصائح و الارشادات التي تهم المتعاملين و المتعلقة بجميع الاحتياجات و المتطلبات المختلفة بدءا من مرحلة الطفولة وصولا الى مرحلة التقاعد.

## المبحث الثاني: واقع إدارة السيولة في بنك دبي الاسلامي

ان تقدير مستوى السيولة في أي بنك يكون عن طريق اجارتها و ذلك من خلال حساب و تحليل جميع مؤشراتها و تحديد اسباب النتائج المتوصل اليها ، و على ضوء هذا سيتم حساب و تحليل جميع مؤشرات السيولة في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013رو هي تقيس بصفة عامة قدرته على مقابلة سحبوات العملاء خاصة اصحاب الحسابات الجارية و الودائع قصيرة الاجل ، و يتم ذلك من خلال المطالبة التالية:

المطلب الاول: نسبة الاحتياطي القانوني و السيولة القانونية في بنك دبي الاسلامي.

المطلب الثاني: نسبة التداول و نسبة النقدية الى إجمالي الودائع .

المطلب الثالث : نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الودائع و نسبة الاصول السائلة الى ارصدة اجمالي الاصول في بنك دبي الاسلامي.

المطلب الرابع: نسبة الاصول السائلة الى ارصدة التمويل و الاستثمار و نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الالتزامات في بنك دبي الاسلامي .

المطلب الاول: نسبة الاحتياطي القانوني و السيولة القانونية في بنك دبي الاسلامي

في هذا المطلب سيتم دراسة و تحديد نسبة الاحتياطي القانوني لبنك دبي الاسلامي ثم نسبة السيولة القانونية لديه.

### اولا: نسبة الاحتياطي القانوني

ان البنوك و المؤسسات التقليدية و الاسلامية تخضع الى النظم الرقابية التقليدية المفروضة من طرف الانظمة الحكومية، و بنك دبي الاسلامي كغيره من البنوك يخضع لقوانين و تعليمات البنك المركزي بدولة الامارات العربية المتحدة، و التي تلزم البنوك بايداع اموالها لديها بدون فائدة توازي نسبة مئوية من الودائع بالإضافة الى ارصدة اخرى ، و يعتمد بنك الامارات العربية المتحدة المركزي نسبة الاحتياطي القانوني للتحكم في سياسة الائتمان ، فكلما كانت النسبة مرتفعة كلما انخفضت قدرت البنك على منح الائتمان نتيجة انخفاض احتياطاته النقدية و بالتالي انخفاض معدل السيولة في سوق المال و يحدث العكس في حالة انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني.

و يمكن حساب نسبة الاحتياطي القانوني كالتالي:

نسبة الاحتياطي القانوني = ارصدة لدى البنك المركزي / اجمالي الودائع
--

و فيما يلي توضيح لتطور هذه النسب خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم(1) : تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة

الوحدة الف درهم اماراتي

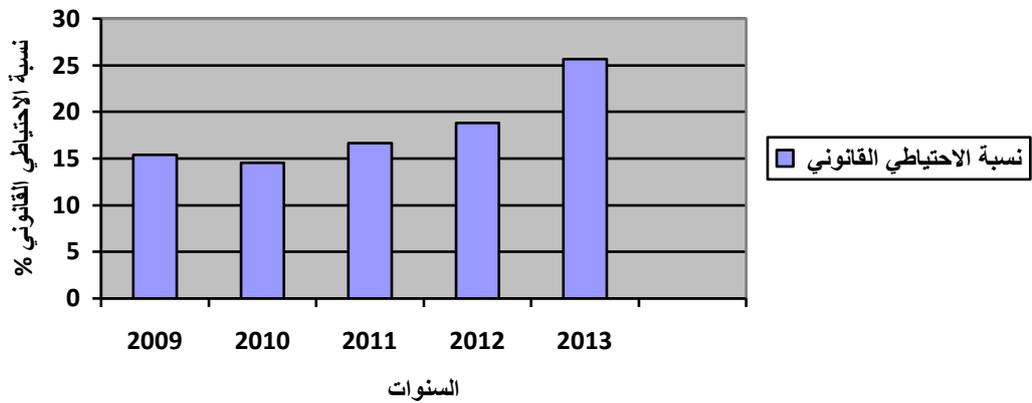
2013-2009

نسبة الاحتياطي القانوني %	اجمالي الودائع	الارصدة لدى البنك المركزي	السنوات/البيان
15.41	65644554	1012037	2009
14.55	67856497	9872471	2010
16.65	68823350	11457902	2011
18.84	72959141	13741965	2012
25.67	81690547	20971972	2013

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2013-2009

و يمكن تلخيص السابق فيما يلي :

الشكل رقم(1) تطور نسبة الاحتياطي القانوني في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

نسبة الاحتياطي القانوني تتغير من فترة لأخرى حيث كانت سنة 2009 تقدر ب 15.41% لتتخفص الى 14.55% سنة 2010 ثم بقيت في تزايد مستمر وصولا الى سنة 2013 بنسبة 25.67%، و هذه النسبة تعتبر قيمة شاذة مما يجعل متوسط النسب البالغ 18.22% ، و سبب هذه القيمة الشاذة يرجع الى زيادة الاحتياطات الاخرى و اسهم الخزينة نتيجة لموجة الاستحواذ التي قام بها بنك دبي الاسلامي سنة 2013 حيث تم الاستحواذ 100% على شركة تمويل (اصبحت شريكة الزميلة لبنك دبي الاسلامي) مما ادى الى زيادة الاحتياطات الخاصة ببنك دبي الاسلامي.

- و باستبعاد هذه القيمة الشاذة يصبح المتوسط 16.36%، و منه فان المستوى المقبول للاحتياطي القانوني في بنك دبي الاسلامي ينحصر بين 18.22% و 16.33%، و هو مستوى جيد لأنه تعدى النسبة المفروضة من طرف البنك المركزي و المقدرة ب : 10%.

و من خلال ملاحظة التقارير المالية السنوية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013 تبين وجود بند مستقل في الايضاحات المالية المرفقة بالميزانية العمومية للبنك خصوصا الارصدة لدى البنك المركزي، و ما يلاحظ من هذه التقارير المالية ان النسبة العالية من موارد البنك تتمثل في الحسابات الاستثمارية مقارنة بباقي الحسابات الاخرى، و بالتالي فان الاحتياطي القانوني المفروض على اجمالي الحسابات الخاصة بالبنوك الاسلامية من طرف البنك المركزي يعطل جزءا كبيرا من حسابات الاستثمار دون التوظيف في الوقت الذي ينبغي فيه على البنك ان يدفع عنها عوائد لأصحابها مما يخفض في النهاية نسبة العائد الموزع على حسابات الاستثمار .

#### ثانيا: نسبة السيولة القانونية

تدل نسبة السيولة القانونية على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل بالاعتماد على النقدية الجاهزة و ما يشبهها و كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشرا جيدا و ايجابيا للبنك.

و يمكن قياس نسبة السيولة القانونية كالتالي:

نسبة السيولة القانونية = النقدية و الاصول التي يمكن تحويلها الى نقدية سريعة / الالتزامات قصيرة الاجل
--

و فيما يلي توضيح لتطور هذه النسب خلال فترة الدراسة :

الجدول رقم (2) تطور نسبة السيولة القانونية خلال الفترة 2013/2009

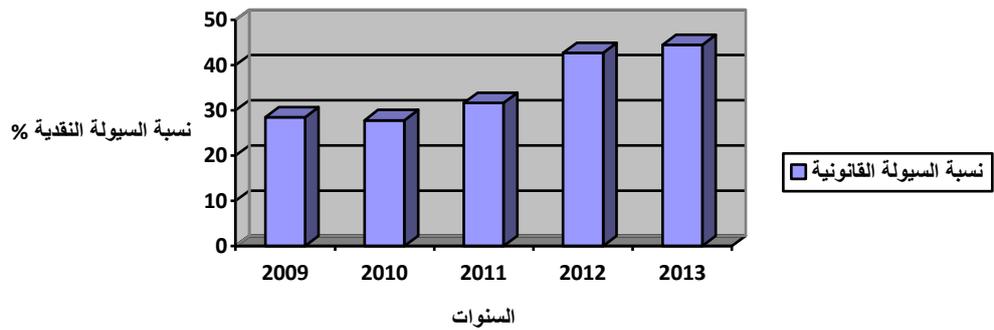
الوحدة الف درهم اماراتي

نسبة السيولة النقدية %	الالتزامات قصيرة الاجل	مجموع الاصول السائلة	بنود شبه النقد (مرابحات دولية قصيرة الاجل مع مؤسسات)	الاصول النقدية (نقدية و ارصدة لدى البنوك المركزية الارصدة و الودائع لدى المصارف و المؤسسات الاخرى )	السنوات/البيان
28.44	49823303	14168828	1204959	12963869	2009
27.81	48905247	13603756	1268110	12335646	2010
31.60	50606075	15995415	1797957	14197458	2011
42.72	43630237	18642663	1749134	16893529	2012
44.43	72743682	32318332	5370061	26948271	2013
<b>35</b>					<b>المتوسط</b>

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

و يمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي :

الشكل رقم (2) : تطور نسبة السيولة القانونية في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

من الجدول اعلاه الموضح لمستوى سيولة بنك دبي الاسلامي و المعلومات و البيانات المنشورة من قبل البنك في تقاريره يتضح لنا مايلي :

- نلاحظ ان نسبة السيولة النقدية لبنك دبي الاسلامي متغيرة و متقلبة من سنة الى اخرى اذ تتراوح ما

بين 27.81% و 44.43% حيث كانت مرتفعة سنة 2009 بنسبة 28.44%، ثم انخفضت خلال سنة

2010 الى 27.81%، و بعدها بقيت في تزايد و ارتفاع خاصة سنتي 2012 و 2013 حيث قدرت على

التوالي ب 42.72% و 44.43%.

و هتين القيمتين الاخيرتين تعتبران قيم شاذة و سبب ارتفاع القيمة سنة 2012 كان نتيجة لظهور بوادر الانفراج من ازمة دبي التي شهدتها الساحة المصرفية الاماراتية و التي كانت لها انعكاسات سلبية على نشاط البنوك، و بعد تطبيق السلطات النقدية عدة اجراءات للخروج منها ، اسفر ذلك على القضاء عليها نهائيا سنة 2013 و بالتالي ارتفاع نسبة السيولة لدى بنك دبي الاسلامي ، ما جعل متوسط السيولة خلال هذه الفترة 2009-2013 يقدر بنسبة 35% .

و بملاحظة النسب السابقة نجد انها مقبولة و تمثل مؤشرا جيدا للبنك اي انه له مقدرة مقبولة للوفاء بالتزاماته الجارية (القصيرة الاجل) . الا انها تعتبر نسب مظلة و هذا لاحتوائها على القيم الشاذة و بتجنب هذه القيم و استبعادها يصبح مستوى النسب 29.28%، و بالتالي فان المستوى المقبول للسيولة النقدية لبنك دبي الاسلامي يكون محصورا بين 29.28% و 35% .

و يمكن لبنك دبي الاسلامي زيادة هذه النسبة دون اللجوء الى تجميد جزء من امواله على شكل نقدية في صندوقه، عن طريق استثماره لجزء من امواله في الاسواق المالية المحلية او الدولية باستخدامه الادوات المالية الاسلامية السهل تسيلها، كالصكوك و الاوراق القابلة للتداول .

#### المطلب الثاني: نسبة التداول و نسبة النقدية الى اجمالي الودائع

سنقوم بتحليل و دراسة نسبة التداول و نسبة النقدية الى اجمالي الودائع كل على حدا من خلال هذا المطلب المقسم الى :

##### اولا: نسبة التداول في بنك دبي الاسلامي

تعبّر هذه النسبة على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية (قصيرة الاجل) بالاعتماد على اصوله المتداولة. و تحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

و فيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة :

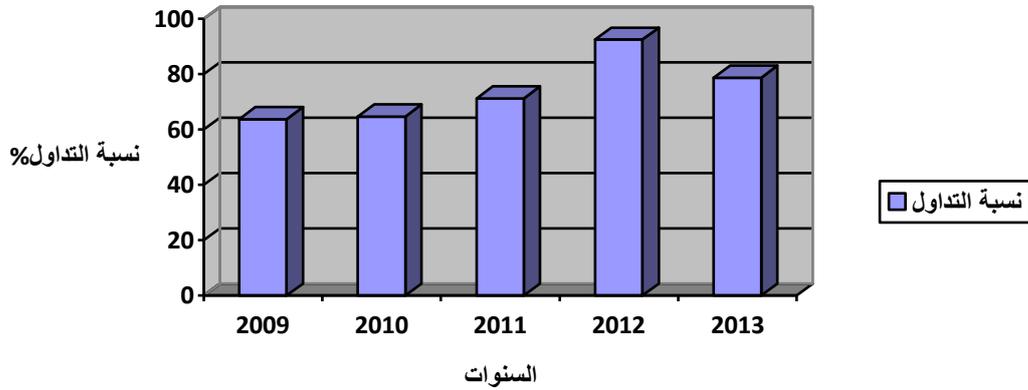
الجدول رقم(3): تطور نسبة التداول خلال الفترة 2009-2013 الوحدة الف درهم اماراتي

السنوات/البيان	الاصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسبة التداول(%)
2009	31806133	49823303	63.83
2010	31670553	48905243	64.76
2011	36041279	50606075	71.22
2012	40355507	43530237	92.49
2013	52789998	72743681	78.76
المتوسط			74.21

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

و يمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي :

الشكل رقم (3) تطور نسبة التداول في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

يلاحظ من النتائج المتوصل اليها في الجدول اعلاه الخاص بنسب التداول لبنك دبي الاسلامي ما يلي :

- نسب التداول في بنك دبي الاسلامي متغيرة من سنة الى اخرى ، حيث انها جد مرتفعة سنة 2012 بنسبة 92.42 % و كانت متفاوتة بعض الشيء في باقي السنوات ، اذ كانت هذه النسبة منخفضة في سنتي 2009-2010 فقد قدرت في سنة الاساس ب 63.83 % و في السنة الموالية 64.76 % ثم ارتفعت الى 71.22 % سنة 2011، و بعدها الوصول الى الحد الاقصى سنة 2012 بنسبة 92.49 % ثم بعدها الانخفاض الى نسبة 78.76 % سنة 2013.

- متوسط نسبة التداول في بنك دبي الاسلامي ب 74.21 % الا انه توجد بعض القيم الشاذة و تتمثل في سنة 2012 و يرجع سبب ارتفاع نسبة التداول الى الانتعاش الاقتصادي التي عاشته امارة دبي اذ انه بعد بداية زوال الازمة و سيادة الاريحية داخل الدولة ادى الى زيادة و ارتفاع الودائع الجارية و بالتالي زيادة الخصوم المتداولة.

- و عند استبعاد القيم الشاذة يصبح المتوسط 69.64 % و بالتالي فان مدى نسبة التداول المقبولة لبنك دبي الاسلامي تتراوح ما بين 69.64 % و 74.21 % و تكون هذه النسبة معيار لقياس نسبة التداول المثالية.

ثانيا: نسبة النقدية الى اجمالي الودائع

و تقيس هذه النسبة امكانية البنك الاسلامي في تلبية طلبات الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه و التي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة.

و يمكن حساب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{اجمالي النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

و فيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة :

**الجدول رقم (4) : تطور نسبة النقدية الى اجمالي الودائع خلال الفترة 2009-2013**

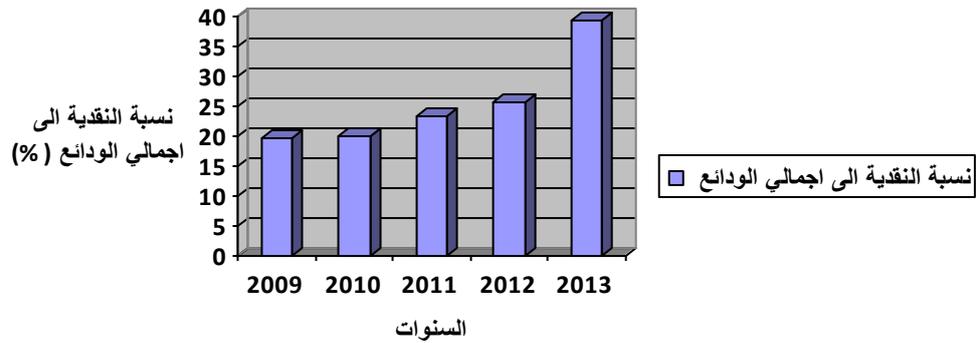
الوحدة الف درهم اماراتي

السنوات/البيان	اجمالي النقدية	اجمالي الودائع	نسبة النقدية الى اجمالي الودائع (%)
2009	12963869	65644554	19.7
2010	13603756	67856497	20.05
2011	15995415	68823750	23.24
2012	18642663	72959141	25.55
2013	32318132	81690547	39.56
المتوسط			25.63

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

ويمكن تلخيص نتائج الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل(4) تطور نسبة النقدية الى اجمالي الودائع في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- نسبة النقدية الى اجمالي الودائع في بنك دبي الاسلامي متفاوتة من سنة الى اخرى ، حيث نلاحظ ارتفاعها تدريجيا من سنة 2009 الى سنة 2013 لتصل في هذه الاخيرة الى الحد الاقصى لها و المقدر ب: 39.56%.

- بلغ متوسط النسب النقدية الى اجمالي الودائع 25.63% و يعتبر مؤشر مقبول لقدرة البنك في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه ، الا ان هذا المؤشر يعتبر مظللا لاحتوائه قيم شاذة و المتمثلة في قيمة السنة الاخيرة 2013، و سبب ارتفاع نسبة النقدية الى اجمالي الودائع هذه السنة يرجع الى زيادة ودائع العملاء خاصة الودائع الاستثمارية بسبب اطمئنان المودعين بعد الاستقرار المالي و الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مؤخرا دولة الامارات العربية المتحدة .

و باستبعاد هذه القيمة الشاذة يصبح المتوسط 22.15% اي ان المدى المقبول لنسبة النقدية الى اجمالي الودائع الخاصة بنط دبي الاسلامي محصور بين 22.15% و 25.63%.

المطلب الثالث: نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع و نسبة الاصول السائلة الى ارصدة اجمالي الاصول في بنك دبي الاسلامي

في هذا المطلب نقوم بقياس و تحليل نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع و نسبة الاصول السائلة الى ارصدة اجمالي الاصول في بنك دبي الاسلامي كل منهما على حدة.

اولا: نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع

تقيس هذه النسبة مدى امكانية البنك رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء. و يمكن حسابها كالتالي :

$$\text{نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

و فيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة :

الجدول رقم (5) : تطور نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع خلال الفترة 2009-2013

الوحدة الف درهم اماراتي.

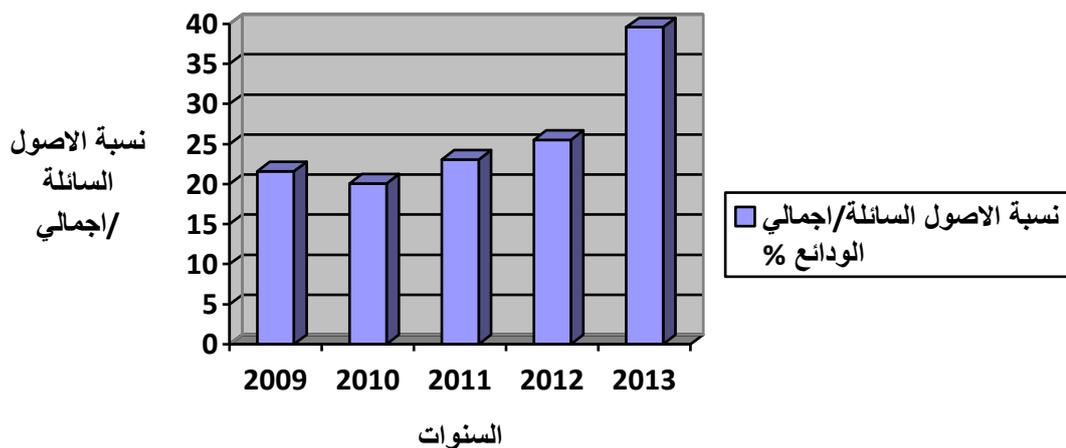
نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع (%)	اجمالي الودائع	مجموع الاصول السائلة (نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي+ودائع و ارصدة لدى البنوك و المؤسسات اخرى+شبه النقد)	السنوات/البيان
21.58	65644554	144168828	2009
20.05	67856497	13603756	2010

23.04	68823750	15995415	2011
25.52	72959141	18642663	2012
39.56	81690547	32318332	2013
25.99			المتوسط

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2013-2009

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (5) : تطور نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2013-2009



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2013-2009

نلاحظ من الجدول اعلاه ما يلي:

- ان نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع الخاصة ببنك دبي الاسلامي متغيرة من سنة الى اخرى فنجدها سنة 2009 بنسبة 21.58% ثم انخفضت قيلا سنة 2010 الى نسبة 20.05% وتبدا بعدها في الارتفاع المستمر حتى سنة 2013 بنسبة 39.56% و هذه القيمة تعد قيمة شاذة وسبب الارتفاع يرجع الى ارتفاع الودائع لدى البنك هذه السنة خاصة الودائع الاستثمارية و تليها الودائع الجارية و هذه الودائع قابلة للسحب في اي وقت و بالتالي قام بنك دبي الاسلامي بتوفير الاصول السائلة و القابلة للتسييل بشكل كبير من اجل مواجهة هذه السحوبات.

- قدر متوسط النسب 25.99% و هو دليل على امكانية البنك في رد الودائع سريعة الطلب من قبل المودعين الا انه يعد مؤشرا مضللا و باستبعاد القيم الشاذة يصبح المتوسط 22.54% ليكون مدى نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع لبنك دبي الاسلامي يتراوح ما بين 25.99% و 22.54% و هي نسبة مقبولة يمكن اعتمادها كمعيار لقياس النسبة المثلى.

#### ثانيا: نسبة الاصول السائلة الى ارصدة اجمالي الاصول

و تفيد هذه النسبة في الوقوف على الاهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموعة الاصول الكلية للبنك بما يساهم في التعرف على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة . و يمكن قياس هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة الاصول السائلة الى ارصدة اجمالي الاصول} = \frac{\text{نسبة الاصول السائلة (النقدية + الشبه نقدية)}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

#### الجدول رقم (6) : تطور نسبة الاصول السائلة الى ارصدة اجمالي الاصول خلال الفترة 2009-2013

الوحدة الف درهم اماراتي.

	اجمالي الاصول السائلة (نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي+ ودايع	

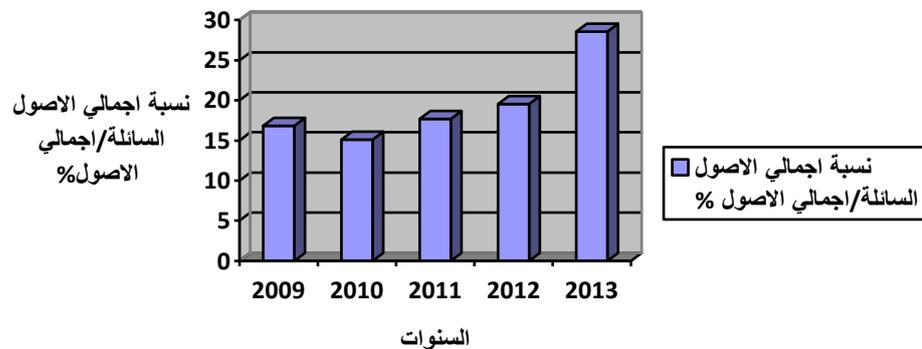
السنوات/البيان	و ارصدة لدى البنوك و المؤسسات اخرى+ شبه النقد)	اجمالي الاصول	نسبة اجمالي الاصول السائلة الى اجمالي الاصول (%)
2009	14168828	84304271	16.81
2010	13603756	90137771	15.09
2011	15995415	90588464	17.66
2012	18642663	95366499	19.55
2013	32318332	113288438	28.53

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

و يمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم(6): تطور نسبة اجمالي الاصول السائلة /اجمالي الاصول لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة

2013-2009



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

يلاحظ من نتائج الجدول السابق :

- نسبة الاصول السائلة الى ارصدة اجمالي الاصول في بنك دبي الاسلامي متغيرة و متفاوتة من سنة الى اخرى، فنلاحظ انها متقاربة في السنوات 2009-2010-2011 و قدرت على التوالي ب : 16.81%، 15.09%، 17.66% ، و ما يلاحظ هنا انها انخفضت قليلا سنة 2010 ثم ارتفعت سنة 2011 و بقيت في تزايد وصولا الى اقصى قيمة لها سنة 2013 بنسبة 28.53% ، وهذه النسبة تعتبر قيمة شاذة و مظلة و سبب هذا الارتفاع يرجع الى استعادة البنك لغافيته من ازمة دبي 2009 هذا من جهة و من جهة اخرى تخوف البنك من الوقوع في ازمة سيولة جديدة مستقبلا مما ادى به الى اخذ الاحتياطات اللازمة و هذا من خلال رفع نسبة الاصول السائلة لديه.

- وقد بلغ متوسط النسب 19.53% الا انه يعد مضللا لاحتوائه القيم الشاذة و باستبعاد هذه الاخيرة يصبح المتوسط 17.28% و منه فان المجال نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول يكون محصورا بين 17.28% و 19.53% و هي نسبة مقبولة تعتمد كمعيار لقياس النسبة المثلى.

ومن خلال التحليل السابق لنسب السيولة لبنك دبي الاسلامي نستنتج انه يتمتع بسيولة مرتفعة لديه هذا ما يدل على قدرته على مواجهته لجميع التزاماته سواء عن طريق اصوله السائلة او شبه السائلة .

### المبحث الثالث: ربحية بنك دبي الاسلامي

ان تقييم الاداء هو مجموعة من الاجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الاهداف المحددة لتقدير مستوى الاداء ، و ان اهداف عملية تقييم الاداء تختلف حسب توقعات المستفيدين من تقارير الاداء ، اذ يركز المودعون مثلا علا ادارة السيولة و مدى ضمانهم لودائعهم، بينما تهتم ادارة البنك بقدرة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض اموال المودعين لأخطار غير ضرورية في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية .

اذ تسعى جميع المؤسسات المالية و المصرفية و منها الاسلامية الى تحقيق اعلى معدلات الربحية و بنك دبي الاسلامي كغيره من البنوك يصبو الى تعظيمها ، و سيتم عرض نسبها ثم تحليلها في بنك دبي الاسلامي عن طريق المطالب التالية :

المطلب الاول: نسبة العائد على الاصول.

المطلب الثاني: العائد على حقوق الملكية.

المطلب الثالث: معدل هامش الربح الصافي.

المطلب الرابع: الموازنة بين السيولة و الربحية.

المطلب الاول: نسبة العائد على الاصول.

ان لبنك دبي الاسلامي اصولا خاصة به كغيره من البنوك الاخرى و هذه الاصول تتكون من الاصول الثابتة و الاصول المتداولة تتمثل في النقد و الارصدة لدى البنوك المركزية و لدى البنوك و المؤسسات المالية الاخرى ايضا كل الاستثمارات ( الاستثمار في الصيغ التمويلية الاسلامية الاستثمارات مع الشركات الزميلة استثمارات عقارية....) ضف الى ذلك ممتلكاته من معدات الات و ادوات .

كل هذه الموجودات سالفه الذكر يتم استثمارها من اجل تحقيق عوائد نتيجة تشغيلها تكون لفائدة البنك و متعامليه. و يمكن قياس نسبة العائد على الاصول من خلال :

$$\text{العائد على الاصول} = \frac{\text{صافي الدخل (الربح) / مجموع الموجودات}}{\text{نسبة العائد على الاصول (\%)}}$$

و فيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة :

**الجدول (7) : تطور نسبة العائد على الاصول خلال الفترة 2009-2013**

الوحدة الف درهم اماراتي

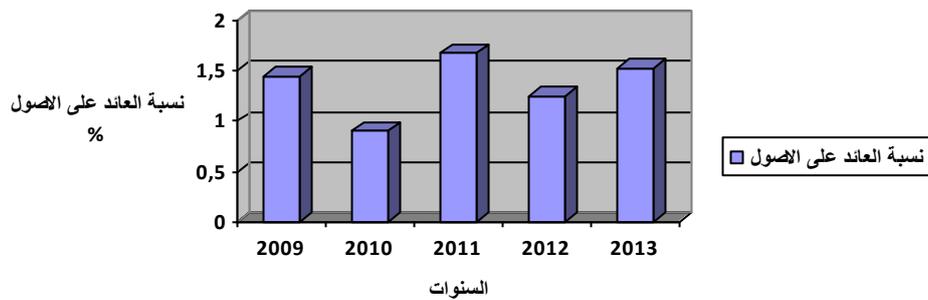
السنوات/البيان	صافي الدخل	مجموع الموجودات	نسبة العائد على الاصول (%)
2009	12122881	84303271	1.44

0.90	90737771	812633	2010
1.67	90588464	1056415	2011
1.25	95364699	1192154	2012
1.52	113288438	1718029	2013
1.30			المتوسط

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2013-2009

و يمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم(7) : تطور نسبة العائد على الاصول في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2013-2009



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2013-2009

نلاحظ من الجدول اعلاه :

- ان نسبة العائد على الاصول متغيرة من سنة الى اخرى سواء بالارتفاع او بالانخفاض ، ففي سنة 2010 انخفضت نسبة العائد على الاصول من 1.67% في سنة 2009 الى 0.90% في سنة 2010 ، وفي سنة 2011 ارتفعت نسبة العائد على الاصول من 0.90% في سنة 2010 الى 1.67% في سنة 2011 ، وفي سنة 2012 انخفضت نسبة العائد على الاصول من 1.67% في سنة 2011 الى 1.25% في سنة 2012 ، وفي سنة 2013 ارتفعت نسبة العائد على الاصول من 1.25% في سنة 2012 الى 1.52% في سنة 2013 ، اذ انه الاساس قدرت ب : 1.44 % لتتخف في السنة الموالية الى 0.90 % و هذه النسبة قيمة شاذة ، اذ انه

بالرغم من ارتفاع الموجودات نلاحظ انخفاض في الارباح و هذا بسبب الازمة التي مست الامارة اذ ان البنك لم يقم باستثمار الموجودات بشكل جيد حيث كانت اغلب استثمارات في الصيغ التمويلية قصيرة الاجل من اجل قدرته على مواجهة سحبات العملاء في أي وقت ، و هذا النوع من الصيغ يتميز بالمخاطرة المنخفضة و العائد المنخفض ما ينجر عنه نقص الارباح ، ثم ارتفعت سنة 2011 الى 1.67% كأقصى حد لها بسبب توسيع المعاملات الاستثمارية خاصة الاجارة حيث كانت الاكثر استثمارا و الاعظم ربحية ، اذ قام البنك بإصدار صكوك لهذه الصيغة و هذه الاخيرة تمتاز بقبولها من الناحية الشرعية وتوزع المخاطر فيها ما بين البنك و المستثمر ما ادى الى الاقبال عليها و بالتالي تحقيق عوائد افضل ، ثم الانخفاض فالارتفاع سنة 2013 بنسبة 1.52%، و سبب هذا التغير خلال فترة الدراسة راجع الى تغير الربح الناتج عن تشغيل الاستثمارات من سنة الى اخرى مصاحبا له نقص او زيادة الموجودات.

- كما نلاحظ انه كلما زادت قيمة الموجودات ادى ذلك الى انخفاض العائد على الاصول و هذا ما

يعكس عدم قدرة البنك على الاستثمار الامثل للأصول التي يمتلكها.

- كما بلغ متوسط النسب الخاص بنسبة العائد على الاصول 1.30% الا انه يعتبر مضللا و هذا

لاحتوائه على القيم الشاذة و باستبعاده يصبح المتوسط 1.47% اذن فالمدى المقبول للعائد على حقوق الملكية يكون محصور ما بين 1.30% و 1.47%.

#### المطلب الثاني: العائد على حقوق الملكية

هذه النسبة تقيس مدى قدرة البنك على تحقيق العائد الملائم لأصحاب حقوق الملكية (المساهمون).

و يمكن استخراجها من خلال:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح/حقوق الملكية}$$

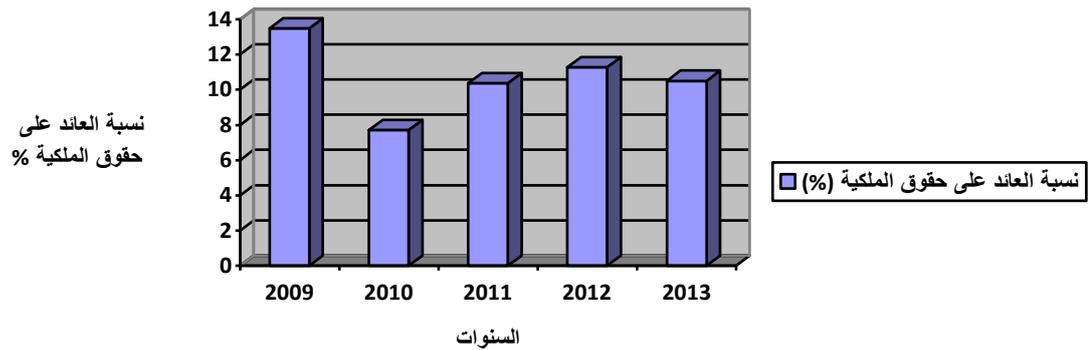
و فيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

**الجدول رقم (8) : تطور نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2009-2013**

نسبة العائد على حقوق الملكية %	حقوق الملكية	صافي الربح	السنوات/البيان
13.5	8980800	1212281	2009
07.72	10526457	812633	2010
10.38	10173757	1056415	2011
11.29	10559855	1192154	2012
10.51	16342189	1718029	2013
10.68			المتوسط

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

الشكل رقم(8) : تطور نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

نلاحظ من الجدول السابق :

- ان نسبة العائد على حقوق الملكية كانت سنة 2009 تقدر ب 13.5 % كأعلى قيمة مقارنة بباقي السنوات و هذا الارتفاع كان نتيجة زيادة راس المال عن طريق اصدار اسهم جديدة و طرحها للاكتتاب أي زيادة حقوق الملكية، و مقابل ذلك تقديم عوائد مرتفعة نتيجة الاستثمار في هذه الاسهم من اجل التحفيز على المشاركة في راس مال البنك و زيادة حقوق الملكية لمواجهة ازمة دبي سنة 2009 أي توفير سيولة اكثر ، حيث انخفضت سنة 2010 من 13.5% الى 7.72% و هذه القيمة تعتبر قيمة شاذة و مضللة و السبب في ذلك يرجع الى زيادة حقوق الملكية مصاحبا لها انخفاض في الربح لان البنك لم يقم بالاستثمار الجيد لموجوداته، كما كان هناك تخفيض العائد المقدم للسهم من 0.32 درهم سنة 2009 الى 0.21 درهم و ذلك نتيجة ادخال اسهم منحة جديدة، ثم شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2012 بنسبة 11.29% مع انخفاضها سنني 2010 و 2013 و قدرت على التوالي ب 10.38% و 11.42%.

- هذه النتائج تدل على اتباع بنك دبي الاسلامي استراتيجية زيادة حقوق الملكية و تعظيمها ، و يتضح ذلك من خلال الايضاحات التابعة للتقارير المالية الخاصة ببنك دبي الاسلامي 2009 الى 2013، حيث انه يقوم بعملية احتجاز مستمر للاحتياطات و الارباح المدورة محاولة منه في تحقيق اهداف اصحاب حقوق الملكية و تعظيم العائد الخاص بهم.

### المطلب الثالث: معدل هامش الربح الصافي

تقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتحقق للبنك من مجموع الايرادات التشغيلية المختلفة، أي كفاءة الادارة في تحقيق ربح معقول من مبيعات البنك و استثماراته.

و يمكن قياسها من خلال :

$$\text{معدل هامش الربح} = \text{صافي الربح} / \text{اجمالي الايرادات التشغيلية}$$

و فيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة :

### الجدول رقم(9) : تطور معدل هامش الربح الصافي خلال الفترة 2009-2013

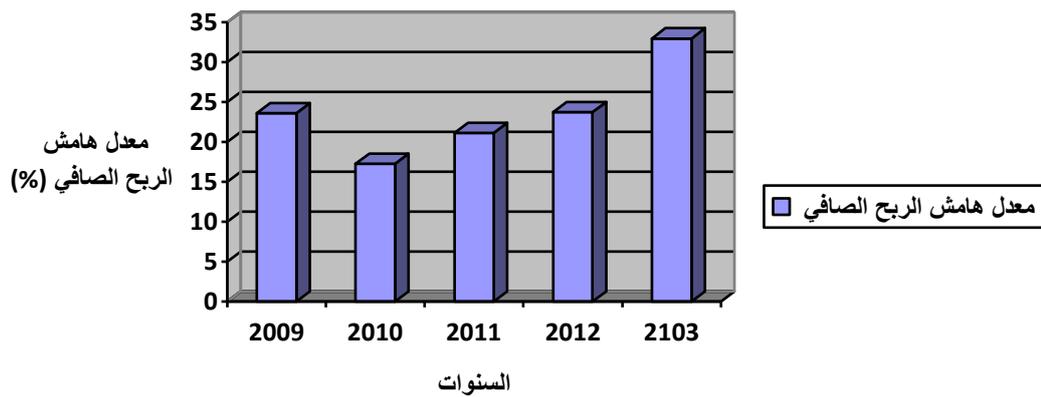
الوحدة الف درهم اماراتي

السنوات/البيان	صافي الربح	اجمالي الايرادات التشغيلية	معدل هامش الربح الصافي (%)
2009	1212281	5132915	23.62
2010	812633	4708549	17.26
2011	1056415	5004863	21.11
2012	1192154	5026324	23.72
2013	1718029	5210393	32.97
المتوسط			23.74

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

و يمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي :

الشكل رقم(9) : تطور معدل هامش الربح الصافي في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

ما يلاحظ من الجدول اعلاه :

- ان معدل هامش الربح الصافي متزايد في جميع السنوات و خاصة سنة 2013 فقد قدر ب 32.91% وهي تعتبر قيمة شاذة و سبب هذا الارتفاع ناتج عن زيادة الايرادات التشغيلية خاصة الايرادات من موجودات تمويلية استثمارية المتمثلة اساسا في الصيغ الاستثمارية و هذا بنبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بباقي السنوات، مصاحبا لها ارتفاع في ارباح السنة بسبب الاستثمار الامثل في هذه الاخيرة عن طريق تصكيك هذه الصيغ و التي تمتاز بقابليتها للتسييل و عائدها المضمون ، و هذا في ظل الانعاش الاقتصادي و الاريحية المالية التي عاشتها دولة الامارات بعد خروجها من ازمتها المالية ، اما في باقي السنوات فكان هناك تغير بوتيرة مختلفة، فكما هو ملحوظ ارتفاع النسبة في سنة 2009 ثم تلتها انخفاض سنة 2010 بنسبة 17.26% و بعدها الارتفاع في السنوات المتتالية تدريجيا و قدرت عل الترتيب ب 21.11% 23.72% 32.97%.

- كما بلغ المتوسط 23.74% و يعتبر مؤشر مقبول على قدرة بنك دبي الاسلامي في محاولة الوصول الادارة المثلى في تشغيل السيولة و تحقيق ربح للبنك عن طريق استثماراته ، الا انه يعتبر مضللا لاحتوائه على القيم الشاذة سابق الذكر و باستبعادها يصبح المتوسط 21.43% و بالتالي فان المجال المقبول لمتوسط معدل الهامش الصافي يكون محصور بين 21.43% و 23.74%.

و هذا الارتفاع الملاحظ في النسب دلالة على قدرة بنك دبي الاسلامي في ادارة و مراقبة تكاليف نشاطه و تدنيته، خاصة التكاليف الثابتة، و بداية تطوير في الانشطة الاستثمارية.

و من خلال تحليل نسب الربحية لبنك دبي الاسلامي نجد ان ربحية البنك منخفضة نوعا ما مقارنة بما له من اصول استثمارية و هذا لاستثماره في الصيغ التمويلية قصيرة الاجل ما يعني عدم الاستغلال الامثل لموارده.

#### المطلب الرابع: الموازنة بين السيولة و الربحية

ان كفاءة اي بنك تكون من خلال قدرته على الموازنة بين السيولة لديه و الربحية المحصلة نتيجة تشغيل هذه السيولة حيث تم الحكم على موازنة بنك دبي الاسلامي للسيولة و الربحية او عدم الموازنة بينهما من خلال تحليل نسب السيولة و الربحية في المطلبين السابقين للخروج بالملاحظات التالية :

- نلاحظ ان نسبة الاحتياطي القانوني خلال سنوات الدراسة مرتفعة مقارنة بالنسبة المفروضة من طرف البنك المركزي الاماراتي اذ تقدر هذه النسبة ب 10%، من ارباح البنك و بالتالي وجود سيولة زائدة

لدى بنك دبي الاسلامي و هذا اثر ايجابي للسيولة أي يعزز قدرة البنك على مجابهة طلبات المودعين لسحب، اموالهم و بالمقابل فهو يعتبر اثر سلبي لربحية البنك أي وجود سيولة جامدة لدى البنك و عدم استثمارها و تحقيق ربح اكبر.

- التغيرات الحاصلة في النقدية لدى بنك دبي الاسلامي و المتمثلة اساسا في النقدة الارصدة لدى البنوك المركزية ايضا الارصدة و الودائع لدى البنوك و المؤسسات المالية اضافة الى اشباه النقد (مرابحاث دولية قصيرة الاجل) تؤثر ايجابا في سيولة بنك دبي الاسلامي فكما نلاحظ ان هذه الاصول النقدية مرتفعة و في تزايد خلال فترة الدراسة ، ما يعني توفر سيولة كبيرة لدى البنك و بالتالي قدرته على رد طلبات المودعين من دون عوائق، لكن هذا ما يعني تعطيل السيولة و منه تقليل فرص الاستثمار و تقليل الربحية.

- نلاحظ ان الاصول السائلة في بنك دبي الاسلامي مرتفعة مقارنة بباقي الاصول أي دلالة على السيولة الزائدة و الكبيرة في البنك ، ما يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته سواء الودائع او الالتزامات الاخرى، الا انها تؤثر سلبا ربحية البنك حيث انها تقوم بتقليل الانشطة الاستثمارية و تخفيض العائد منها بالتالي تقليل مساهمتها في مجال الخدمات الاقتصادية.

- نلاحظ ان نسبة التداول جد مرتفعة في بنك دبي الاسلامي و هذا ما يعني توفر السيولة اللازمة الكافية من اجل الوفاء بالتزامات القصيرة الاجل، عن طريق الاصول المتداولة (الموجودات قصيرة الاجل) الا انه بالمقابل يؤثر هذا الارتفاع سلبا على الربحية في بنك دبي الاسلامي و هذا ليكون اغلب ودائع البنك ودائع جارية أي قصيرة الاجل و منه امكانية استثمارها ستكون في استثمارات قصيرة الاجل بعوائد منخفضة و الاحتفاظ بنسب كبيرة منها في جانب الاحتياطات.

- عند قيام بنك دبي الاسلامي بزيادة حقوق الملكية عن طريق رفع نسبة تملك الاجانب في اسهمه الى 25 % كان له اثر ايجابي على السيولة و ذلك برفع مستواها لديه من اجل مواجهة سحبات مودعيه أي خلق هدف الامان لان هذا الاخير يتلازم مع السيولة لانه بتوفرها يكون هناك ضمان لتسديد الودائع ، كما لها اثر سلبي على ربحية بنك دبي الاسلامي أي وجود سيولة غير مشغلة و هذا ما يلاحظ من نسبة العائد على حقوق الملكية انها كانت منخفضة .

و من خلال ما سبق نصل الى ان بنك دبي الاسلامي لا يوازن بين السيولة و الربحية لديه ، حيث ان مستوى السيولة مرتفع و الحكم على هذا الارتفاع كان بملاحظة مدى توفر اجمالي النقدية في بنك دبي الاسلامي ، اذ انه لا توجد نسبة معيارية محددة للحكم على مستوى السيولة جيد ام لا ، اما ربحية بنك دبي الاسلامي فهي منخفضة نتيجة تجميد السيولة و عدم تشغيلها في أنشطة استثمارية طويلة الاجل لدى بنك دبي الاسلامي و الاقتصار على الاستثمارات قصيرة الاجل خاصة المرابحة و هذه الاستثمارات كما هو معروف ذات عائد ، منخفض و يظهر هذا من خلال انخفاض في النسب الخاصة بها.

### خلاصة الفصل الثالث

يعتبر بنك دبي الاسلامي اول بنك اسلامي انشئ سنة 1975 بإمارة دبي يقدم خدمات مالية اسلامية و له أنشطة متعددة و فروع كثيرة داخل دبي و خارجها.

تم تقدير مستوى السيولة في بنك دبي الاسلامي من خلال حساب و تحليل مؤشرات السيولة المصرفية للبنك و المتمثلة في: نسبة السيولة القانونية ، نسبة الاحتياطي ، القانوني نسبة التداول ... و اتضحت كفاية نسبة الاحتياطي النقدي اذ ان نسبته تعدت النسب المفروضة من طرف البنك المركزي الاماراتي و المقدرة ب 10%، ايضا يتمتع بسيولة جيدة و عالية و له القدرة على الوفاء بالتزاماته خاصة القصيرة.

تم قياس الربحية لدى بنك دبي الاسلامي من خلال حساب و تحليل نسب الربحية المطبقة لدى البنوك الاسلامية و المتمثلة في: العائد على حقوق الملكية ، العائد على الاصول ، معدل هامش الربح الصافي ، و قد خلصنا الى ان البنك حقق ارباح و عوائد مالية مقبولة نوعا ما خلال فترة الدراسة 2009-2013 خاصة من الصيغ الاستثمارية و ذلك بسبب تصكيكه لكل الصيغ المعتمدة لديه و المتميزة بالعائد المضمون.

ان بنك دبي الاسلامي لا يوازن بين السيولة و الربحية لءيه فبالرغم من توفر السيولة الزائءة عن الحاجة لءيه الا انه حقق عوائد نسبية من استءماراته و هذا بسبب تحقيق هءف الضمان الموازي للسيولة و التضحية بالربحية.

عانت البنوك الاسلامية و لازالت تعاني في ادارتها للاستثمارات قصيرة الاجل من وجوب مراعاة الربحية من ناحية و من السيولة من ناحية اخرى و في نفس الوقت فلجوء البنوك الاسلامية الى الاحتفاظ بالاستثمارات قصيرة الاجل و التقليل من حجم استثماراتها طويلة الاجل يعزز سيولة البنك الا انه من ناحية اخرى يقلل من ربحيتها في ضوء ارتفاع ربحية الاستثمارات طويلة الاجل مقارنة بالاستثمارات قصيرة الاجل وهذا مما لاشك سوف يؤدي الى انخفاض مقدار العوائد التي ستدفعها البنوك الاسلامية الى عملائها مما سيدفعهم الى البحث عن مؤسسات بديلة و تستطيع البنوك الاسلامية زيادة سيولتها من زيادة حجم الودائع المصرفية لديها و تحصيل الذمم و التمويلات في مواعيد استحقاقها تسهيل بعض الاوراق المالية قصيرة الاجل (اسهم) وتوريق اصول بغرض اصدار الصكوك.

انطلاقا من معالجة اشكالية البحث حول واقع ادارة السيولة و الربحية في البنوك الاسلامية تم الخروج بجملة من النتائج التي على ضوئها يتم اختبار صحة الفرضيات التي وضعت في مقدمة البحث بالإضافة الى وضع جملة من التوصيات نوردها في العناصر التالية :

### اولا: نتائج اختبار الفرضيات

**الفرضية الاولى:** تتمثل استراتيجية ادارة السيولة في ادارة سيولة الاصول و ادارة سيولة الالتزامات . و هذه الفرضية صحيحة لان تبني استراتيجية متوازنة لإدارة السيولة، وسطا بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الالتزامات، وهذا ما يؤكد حصافة وخبرة في ادارة الاموال، وتحقيق اعلى العوائد باقل قدر ممكن من المخاطر، وفق الالتزامات والمعايير الرقابية والشرعية.

**الفرضية الثانية:** ان ربحية البنك الاسلامي مرتفعة و هذه الفرضية خاطئة . ان ربحية البنك الاسلامي منخفضة و يرجع سبب الانخفاض الى عدم التشغيل الجيد و الامثل لباقي الاستثمارات و ذلك بتركيز البنك على الاستثمارات قصيرة الاجل ذات العائد المضمون و المخاطرة القليلة لكن العائد منها منخفض لقصر اجالها و اهمال البنك للجانب الاستثماري طويل الاجل و الذي مع ارتفاع مخاطره الا ان عوائده مرتفعة هذا ما يعني عدم الاستثمار الامثل لموارد البنك الاسلامي.

**الفرضية الثالثة:** لأجل الموازنة بين السيولة و الربحية يجب ان تكون الاولى مقاربة للثانية او مساوية لها و في بنك دبي الاسلامي ثبت ان ارباحه منخفضة مقارنة بالنقدية المتواجدة لديه خلال سنوات الدراسة اي عدم التوازن بينهما و هذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة .

### ثانيا: نتائج الدراسة

و يمكن حصر النتائج المتوصل اليها من خلال هذا البحث في:

#### 1. نتائج الجانب النظري:

- \* ان عمل البنوك الاسلامية يكون وفق احكام الشريعة الاسلامية القائم على مبدأ الغنم بالغرم مما يساهم في جذب العملاء للتعامل معها بكل ثقة و النظر اليها على انها تحقق اهدافهم و اهداف المجتمع المسلم.
- \* تعتمد البنوك الاسلامية على بعض الطرق لحل مشكلة فائض السيولة و منها : ايداع الفائض في البنوك الربوية بغرض الاستثمار المضاربة في الاسواق المالية العالمية الا ان اغلبها لقيت معارضة شديدة.

\* حسن ادارة السيولة يكمن في الموازنة بين الابقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين و استثمار جزء منها لتحقيق الربحية.

\* ادارة السيولة في البنوك الاسلامية تتم من خلال الاصول و هذا بسبب افتقار الصناعة المالية الاسلامية سوق مالية اسلامية تهدف لتوفير السيولة عن طريق تسهيل الادوات المالية في هذه السوق.

\* قلة ادوات و تقنيات ادارة السيولة و ضعف مؤسسات البنية التحتية.

\* هناك علاقة عكسية بين السيولة و الربحية في البنوك الاسلامية فالفائض في السيولة يصاحبه انخفاض في الارباح.

## 2. نتائج الجانب التطبيقي :

\* ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني لبنك دبي الاسلامي حيث انها تعدت النسبة المفروضة من طرف البنك المركزي الاماراتي المقدرة ب 10% اي وجود فائض سيولة غير مستثمر و يرجع اضطرار بنك دبي الاسلامي للاحتفاظ بهذه النسبة نتيجة تطبيق القواعد و المعايير من قبل البنك المركزي الاماراتي على البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية بشكل مساو و بدون تمييز.

\* نسبة التداول في بنك دبي الاسلامي كانت مرتفعة اي انها كانت قادرة على تغطية التزاماتها المستحقة.

\* ان اغلب توظيف اموال بنك دبي الاسلامي كانت قصيرة الاجل من اجل ضمان العائد بالرغم من انخفاضه و تلجأ لهذه الاستثمارات لتدني مخاطرها و كانت المرابحة اكثر التمويلات المستخدمة لديه ثم تأتي بعدها الاجارة ثم المشاركة بنسبة اقل فباقي الاستثمارات الخاصة بالبنك.

\* اغلب ودائع بنك دبي الاسلامي هي الودائع الجارية و بالتالي وجوب الاحتفاظ بالنقدية العالية من اجل مجابهة طلبات المودعين ما يعكس قاعدة العملاء لديه.

\* انخفاض ربحية بنك دبي الاسلامي و هذا راجع الى:

- ارتفاع مستوى السيولة لدى البنك اي تجميدها و عدم استثمارها ذات ربحية مضمونة و عالية اي عدم قدرة البنك على الاستثمار الامثل لأصوله في مشاريع طويلة الاجل و هذا ما اثبتته نسبة العائد على الاصول والتي كانت منخفضة في سنوات الدراسة.

- انخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية خاصة سنة 2010 و هذا بسبب اسهم المنحة التي ادت الى تخفيض العائد المقدم لكل سهم.

\* تفضيل بنك دبي الاسلامي السيولة على الربحية .

### ثالثا: الاقتراحات

بعد عرض نتائج البحث لا بد من اقتراح بعض التوصيات العامة :

- انشاء بنك مركزي اسلامي لكل البنوك و المؤسسات المالية الاسلامية في نظام اقتصادي واحد.

- ايجاد وحدات رقابة داخلية تابعة لإدارة السيولة تكون ذات الية خاصة للتحكم في السيولة.

- 
- تأمين خطط الطوارئ بديلة للتمكن من مواجهة ازمت السيولة التي قد تتعرض لها البنوك.
  - استخدام البنك المركزي الصكوك الاسلامية كأداة من ادوات السياسة النقدية و المالية للتأثير على حجم المعروض النقدي و كآلية لوصول دعمه للبنوك الاسلامية.
  - التعاون و التنسيق بين البنوك الاسلامية من خلال انشاء خطوط ائتمان بين بعضها البعض اي تحويل الفائض من بنك اسلامي الى بنك اخر في صورة ودائع و استثمار او ودائع جارية .
  - انشاء نظام معلوماتي جديد لقياس و تحديد متطلبات السيولة .
  - استثمار فائض الاحتياطي القانوني في صكوك حكومية.
  - تطوير و ابتكار ادوات مالية اسلامية جديدة لإدارة السيولة في البنوك الاسلامية.
  - التعرف على مواطن التعارض بين الربحية و السيولة و العمل على مواجهتها.
  - ضرورة قيام البنوك الاسلامية بتنويع الوعية الادخارية لديهم و عدم الاعتماد على الحسابات الجارية فقط.
  - العمل على تطوير السوق الثانوية لتداول الادوات المالية المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية حتى يمكن الاستفادة من سيولتها عند الحاجة.

#### رابعاً: افاق الدراسة

بعد دراستنا لهذا الموضوع تظهر لنا امكانية المواصلة بالبحث فيه من عدة جوانب يمكنها ان تكون محل اشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة و ذلك بالتطرق الى المواضيع التالية :

- اليات احداث التوازن بين السيولة و الربحية في البنوك الاسلامية.
- تفعيل الاسواق المالية الاسلامية لإدارة السيولة بالمؤسسات المالية الاسلامية.
- اثر ادارة السيولة المصرفية على ربحية البنك الاسلامي.
- دور البنك المركزي الاسلامي في علاج مشكلة السيولة في البنوك الاسلامية.
- دور الهندسة المالية في ادارة السيولة و الربحية في البنوك الاسلامية.

### -المصادر

1. القرآن الكريم.

### -المراجع

### اولا :الكتب

1. ال شيب دريد كامل ، ادارة البنوك المعاصرة ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان (الاردن) ، 2009 .
2. الانصاري اسامة عبد الخالق ، ادارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية ، النشر والتوزيع الالكتروني، القاهرة (مصر).
3. البدري جلال وفاء ، الصكوك والبنوك الاسلامية، دار الفكر الجامعي، 2013 .
4. الحبيبي فلاح حسين ، مؤيد عبد الرحمان الدوري، ادارة البنوك - مدخل كمي و استراتيجي معاصر، ط4، دار وائل للنشر، عمان (الاردن) ، 2008 .
5. الخاقاني نوري عبد الرسول ، المصرفية الاسلامية-الاسس النظرية و اشكالية التطبيق-ط ع ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان(الاردن) ، 2011 .
6. الخضري محسن احمد ، البنوك الاسلامية ، ط2، دار اتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ( مصر) ، 1995،
7. الصيرفي محمد عبد الفتاح ، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان(الاردن) ، 2006
8. العجلوني محمد محمود ، البنوك الاسلامية احكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية، ط2، دار المسيرة، عمان(الاردن) ، 2010 .
9. العيادي احمد صبحي ، ادارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها ، دار الفكر ناشرون و موزعون ، عمان(الاردن) ، 2010 .

10. العيادي عبد الله عبد الرحيم ، موقف الشريعة من المصارف الاسلامية المعاصرة ، ط 1، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية.
11. الفسفوس فؤاد ، البنوك الاسلامية ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع ، عمان(الاردن) ، 2010 .
12. القطبري محمد ضيف الله ، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية-نظرية تحليلية قياسية-، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان(الاردن) ، 2011 .
13. الكفراوي عوف محمد ، البنوك الاسلامية النقود و البنوك في النظام الاسلامي ، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية (مصر) ، 1998 .
14. المسوي حيدر يونس ، المصارف الاسلامية - ادائه المالي واثارها في سوق الاوراق المالية -، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان (الاردن) ، 2011 .
15. المكاوي محمد حمود ، البنوك الاسلامية- النشأة-التمويل-التطوير-، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، المنصورة(مصر) ، 2009 .
16. الهاشمي محمد الطاهر ، المصارف الاسلامية و المصارف التقليدية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2010 .
17. الهيتي عبد الرزاق رحيم جدي ، المصارف الاسلامية بين النظرية و التطبيق ، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان (الاردن) ، 1998 .
18. الوادي محمد حسين و اخرون ، الاقتصاد الاسلامي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان (الاردن) ، 2010 .
19. الوادي محمود حسين و اخرون ، النقود و المصارف دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان(الاردن) ، 2010 .

20. بشارات هيا جميل ،التمويل المصرفي الاسلامي ، دار النفائس للنشر و التوزيع ،عمان(الاردن) ، 2008 .
21. بشير محمد عثمان ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي ، ط6، دار النقاش للنشر و التوزيع، عمان(الاردن) ، 2007 .
22. بعيلي عبد الحميد محمد ، الاستثمار و الرقابة الشرعية في البنوك و المؤسسات المالية و الاسلامية، مطبعة وهبة للنشر، القاهرة ( مصر) ، 1991 .
23. بورقبة شوقي ، التمويل في البنوك الاسلامية، عالم الكتاب الجديد، ط1، الاردن، 2013 .
24. حسين رحيم ، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة ( الجزائر) ، 2008 .
25. حنفي عبد الغفار ، ادارة البنوك السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية، مصر 2002 .
26. خبايا عبد الله ، الاقتصاد المصرفي للبنوك الالكترونية البنوك التجارية - السياسة النقدية - مؤسسة شباب الجامعة، مسيلة(الجزائر) ، 2008 .
27. خصاونة احمد سليمان ، المصارف الاسلامية-مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة ، استراتيجية مواجهتها، جدار للكتاب العالمي، عمان (الاردن) ، 2010 .
28. خلف فليح حسن ، البنوك الاسلامية، عالم الكتب الحديث، عمان(الاردن) ، 2006 .
29. داود نعيم نمر ، البنوك الاسلامية نحو اقتصاد اسلامي، دار البداية، الاردن، 2012
30. رايس حدة، دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية ، دار اترك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة (مصر) ، 2009 .
31. شبرا محمد عمر ، حبيب احمد، الادارة في المؤسسات المالية الاسلامية، ط1، 2006 .

32. شحاته حسين حسين ، المصارف الاسلامية بين الفكر و التطبيق ، مكتبة التقوى، القاهرة (مصر) ، 2006 .
33. شعبان احمد ، محمد علي، الصكوك و البنوك الاسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر ، 2013 .
34. شقيري نوري موسي و اخرون، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، ط 2، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان (الاردن) ، 2011 .
35. صوان محمود حسن ، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي-دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية-، ط2، دار وائل للنشر، عمان(الاردن) ، 2008 .
36. طايل مصطفى كمال السيد ، الصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية اتحاد المصارف العربية ، عمان(الاردن) ، 2009 .
37. عبادة ابراهيم عبد الحليم ، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان (الاردن) ، 2008 .
38. عبد الحليم ابراهيم ، ادارة البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع ، ط1، عمان (الاردن) ، 2012 .
39. عريقات حربي محمد ، عقل سعيد جمعة ، ادارة المصارف الاسلامية - دراسة مقارنة - ، دار وائل للنشر، عمان (الاردن) ، 2010 .
40. عيد عادل عبد الفضيل ، الربح و الخسارة في معاملات المصارف الاسلامية - دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ( مصر) ، 2007 .
41. قحف منذر ، البنوك الاسلامية و المنهج التمويلي، دار اسامة للنشر، ط1، الاردن، 2012 .
42. لعمارة جمال، السياسة النقدية في النظام الاسلامي والوضعي - دراسة مقارنة - ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة(الجزائر) ، 2007 .

43. مغربي عبد الحميد عبد الفتاح ، ادارة المنشآت المتخصصة البنوك منشآت التكوين البورصات- ،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، المنصورة (مصر) ، 2009 .
44. هندي منير ابراهيم ، ادارة البنوك التجارية -مدخل اتخاذ القرارات- ، ط 3، مطبعة الدالتا ، الاسكندرية (مصر) ، 2010 .
45. ياسين فؤاد توفيق ، درويش احمد عبد الله ، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية و الاسلامية ، دار اليازوري، 1996 .

### ثانيا :الاطروحات و الرسائل

1. احمد جميل ، الدور التنموي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية (1980-2000) ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، -2006  
2005.
2. بوقري عادل بن عبد الرحمان بن احمد ، مخاطر صيغ التمويل التجارية الاسلامية في البنوك السعودية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد الاسلامي ، جامعة ام القرى ، الرياض (السعودية) ، 2005 .
3. عبادة ابراهيم عبد الحميد ، مؤشرات نجاح البنوك الاسلامية ، اطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الاردن
4. الخالدي ايمن فتحي فاضل ، قياس مستوى جودة خدمات المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين(من وجهة نظر العملاء) ، مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال ، الجامعة الاسلامية ، غزة(فلسطين) ، 2006 .

5. الخزاعي ماهر، ادارة السيولة و الربحية،مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال،جامعة دمشق، سوريا، 2009 .
6. السعدي سوسن محمد سليم، المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الاسلامية في الاردن-دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير في الاقتصاد و المصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، اربد(عمان) ، 2010 .
7. العليات احمد عبد العفو مصطفى ، الرقابة الشرعية على اعمال المصارف الاسلامية ، مذكرة ماجستير في الفقه و التشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس(فلسطين) ، 2006 .
8. المشهراوي احمد حسين احمد ، اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الاسلامية-دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية في فلسطين للفترة من 1996 الى 2005 ،مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الاسلامية، غزة(فلسطين) ، 2007 .
9. براضية حكيم، التصكيك و دوره في ادارة السيولة بالبنوك الاسلامية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسبية بن بو علي ، الشلف (الجزائر) ، 2010-2011 .
10. بن مسعودة ميلود، معايير التمويل و الاستثمار في البنوك الاسلامية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة(الجزائر) ، 2008-2009.
11. حلالة نصر رمضان، دور المعلومات المحاسبية و المالية في ادارة مخاطر السيولة-دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة-، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل الجامعة الاسلامية، غزة(فلسطين) ، 2013 .
12. طنطرة ميس محمد، ادارة مصرف اسلامي، ماجستير ادارة اعمال، جامعة دمشق، سوريا، 2008 .
13. عبدان وحيد، ادارة المصرف الاسلامي(الاستثماري) ، مذكرة ماجستير، سوريا، 2009 .

14. عبدو عيوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة(الجزائر) ، 2008 .
15. عثمان غادة، دور البنوك الاسلامية في تمويل المنشأة التجارية الصغيرة -دراسة تطبيقية في مدينة جدة-، مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد و الادارة، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض (السعودية) ، 2009 .
16. فرحان محمد عبد الحميد محمد، التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لاهم مصادر التمويل، مذكرة ماجستير في العلوم المالية المصرفية، تخصص المصارف الاسلامية، الاكاديمية العربية، د س
17. مشعل عبد البارئ بن محمد علي، معيار الربحية التجارية للمشروعات الخاصة في الاقتصاد الاسلامي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، 1991.
18. معمري منير، دور نظم الرقابة في تحسين اداء البنوك الاسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة(الجزائر) -2013  
2012 .
19. منصور سامر عبد الناصر، المشكلات المحاسبية لتقييم الاوراق المالية الموافقة للشريعة الاسلامية- بالتطبيق في اسواق الاوراق المالية و العربية-، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب(سوريا) ، 2009 .
- ثالثا: المجالات و الجرائد
1. ابو حجلة نواف يوسف، الاستثمار قصير الاجل في المصارف الاسلامية بين الربحية و السيولة، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 18، ماليزيا، نوفمبر 2013 .

2. الناصر لاحم، المؤسسة الاسلامية الدولية لادارة السيولة، جريدة الحياة الجديدة، العدد 5393، يومية، السعودية، 5 نوفمبر 2010 .
3. بنت محمد شميصة، مبادئ استحقاق الربح في الفقه الاسلامي، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد2، ماليزيا، جانفي 2014 .
4. داغي علي محي الدين القرعة، ادارة السيولة في المؤسسات المالية الاسلامية-دراسة فقهية اقتصادية-، مجلة اسرا الدولية للمالية الاسلامية، المجلد الاول، العدد الاول، ماليزيا، ديسمبر 2010 .
5. صالح صالحي، بن عمارة نوال، الصيغ التمويلية و معالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة-دراسة تطبيقية-بنك البركة الجزائري-، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) ، 2003 .
6. قريشي محمد جموعي، تقييم اداء المؤسسات المصرفية-دراسة حالة لمجموعة البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2009 ، مجلة الباحث، العدد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة(الجزائر) ، 2004 .
7. موساوي زهية ، خالد خديجة، التمويل الاسلامي للمشاريع الاقتصادية-فرص و تحديات-، مجلة الباحث، العدد4، جامعة مرباح، ورقلة(الجزائر) ، 2006 .

### رابعاً: المؤتمرات و المنتقيات

1. المؤتمر الخامس للمصارف و المؤسسات المالية الاسلامية،بنك سوريا الدولي الاسلامي، دمشق(سوريا)، يومي22-23 مارس 2010 .
2. مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني، طرابلس(ليبيا) ، من 27 الى 29 افريل 2010 .
3. المؤتمر الدولي حول الخدمات المصرفية الاسلامية و التمويل، دب، 15-16 جوان 2010 .
4. المؤتمر الدولي للمصارف الاسلامية، المعهد العالي للدراسات، 5 و 6 افريل 2014 .

5. مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع و المأمول، دبي(الامارات) ، من 31 مايو الى 3 جوان 2009.
6. مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، المنامة (مملكة البحرين) ، يومي 7-8 ماي 2012.
7. مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، مركز البحرين، مملكة البحرين، يومي 27-26 ماي 2010 .
8. الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي واقع و رهانات المستقبل، غرداية(الجزائر) ، 23 و 24 فيفري 2006 .
9. الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية حول اليات ترشيد الصناعة المالية الاسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013 .
10. الملتقى الدولي حول ازمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الاسلامية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة(الجزائر) ، يومي 5-6 ماي 2009 .
11. الملتقى العلمي السابع حول المصارف السلامية -واقع و افاق-، جامعة الجزائر، الجزائر، من 26 الى 28 افريل 2005 .
12. الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، المركز الجامعي، بشار(الجزائر) ، يومي 24-25 افريل 2006 .

### خامسا: الندوات و الدورات

1. ادوات السياسة النقدية و المالية الملائمة، منشورات مخبر الشراكة لترشيد دور الصيرفة الاسلامية و الاستثمار، 2010 .
2. الشيخ سمير رمضان ، المصرفية الاسلامية، ورقة تشغيلية، 2011 .

3. حوار الاربعاء العلمي في المعهد الاقتصادي الاسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر) ، 2010 .

4. فادي محمد الرفاعي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004 .

سادسا: المواقع الالكترونية

1. ازمة السيولة و ادارة التدفقات . [www.doubleclick.com.eg](http://www.doubleclick.com.eg)

2. البلتاجي محمد المصارف الاسلامية

. [www.pmtagi.com/portal/articles.php?action=slow&id=3](http://www.pmtagi.com/portal/articles.php?action=slow&id=3) .

3. الشبيلي يوسف بن عبد الله ادوات ادارة مخاطر السيولة و بدائل اتفاقية اعادة الشراء في المؤسسات

المالية الإسلامية [www.kantakji.com/media9373/dryoucef-al-shubaily.1.pdf](http://www.kantakji.com/media9373/dryoucef-al-shubaily.1.pdf)

4. الموقع الرسمي لبنك دبي الاسلامي . [www.dib.ae/ar/aboutdil\\_mission.htm](http://www.dib.ae/ar/aboutdil_mission.htm)

5. خالد خديجة و اخرون ادارة مخاطر الاستثمار في البنوك الاسلامية

. [www.slideshare.net/fatehfatch/ss-33723387](http://www.slideshare.net/fatehfatch/ss-33723387)

6. سعيد حسين ادارة السيولة في المصارف الاسلامية .- [www.kantakji.com/fich/files/manage/337](http://www.kantakji.com/fich/files/manage/337)

7. كردي احمد مقال المصارف الاسلامية <http://kenanaonline.com>

8. موقع ارقام . [www.argaam.com/company/companyprofile/marketed/1/company/2](http://www.argaam.com/company/companyprofile/marketed/1/company/2)